مجلة جامعة الإمـام
محمد بن سعود الإسلامية
العدد الخامس
المحـرم ١٤١٢

العقد الوسيم
في أحكام الجار والمجرور والظرف
وما لكل منهما من التقسيم

تأليف

صلاح الدين صلاح بن الحسين بن يحي بن على الأخفش الصنعاني

المتوفي سنة ١١٤٣هـ / ١٧٣٠م

تحقيق ودراسة الدكتور

صالح بن سليمان العمير

الأستاذ المشارك بقسم اللغة العربية
بكلية الآداب ـ جامعة الملك سعود بالرياض

مقدمة

الحمد لله الذى بفضله تتم الصالحات والصلاة والسلام على الهادي البشير أفصح من نطق بالضاد، معجزته القرآن بما فيه من فصاحة وبيان، وسمو بالنفس البشرية عن الرذائل والهوان. أما بعد :

فإن موضوع هذا المصنَّف من أهم الموضوعات التي تشرئبُّ لها أعناق الدارسين، وترغب في الازدياد منها، فأحكام الظرف والجار والمجرور ومعرفة المتعلق ونوعه وموضعه كل ذلك محل خلاف وجدل، ولا يحسن معرفته إلا من أدام النظر في ما كتب حوله، وتأمل في ذلك، وقد جرى الخلاف فيه في عدد من آيات الذكر الحكيم والحديث الشريف وكلام العرب ، وتصدى لذلك الفحول في كتب التفسير ومعاني القرآن وإعرابه. وتناثرت مسائله في كتب النحو، واستأثرت من ابن هشام بالباب الثالث من المغني ، وبالباب الثاني من مقدمة الإعراب؛ ومن السيوطي بمبحث مستقل في الأشباه والنظائر.

وقد أدلى مؤلف هذا الكتاب بدلوه، وجمع مباحثه من عدة أماكن فجاء بالنافع المفيد، وقرّب البعيد، فعل ذلك في وقت كسدت فيه سوق العلم، وقل العلماء، وأوصدت أبواب التأليف إلا ما ندر. لذا فإن من أهمية هذا الكتاب كونه ألف في زمن متأخر، فمن خلال هذا المؤلَّف وأمثاله نتعرف على حال القرنين الحادي عشر والثاني عشر الهجريين من الناحية العلمية وحركة التأليف قوة وضعفا، كثرة وقلة.

والمطلع على نشاط علماء تلك الحقبة يدرك أن هذه الفترة من تاريخ المسلمين حقبة لا يستهان بها، فأهل تلك الحقبة حرصوا على طلب العلم ونشره، ووصل حاضرهم

بماضيهم ، ولا يعيب تلك الفترة إلا جهل العامة ، وتردي أسلوب المتعلمين لأسباب متنوعة معروفة ، ولكن طلاب العلم لم يقصروا في أداء واجبهم ، تشهد بذلك آثارهم . فجزاهم الله لقاء ما قدموا للأمة خير الجزاء . إنه ولي ذلك والقادر عليه .

صالح بن سليمـــان العمير
الأستاذ المشارك بقســـم اللغة العربيـــة
بكليـــة الآداب ـ جامعـــة الملك سعـــود

التعريـــــف بالمؤلـــــف

اسمه ونسبه : صلاح بن حسين بن يحي بن علي الصنعاني ، الشامي[1]، الملقب بالأخفش. قيل: إن السادة المعروفين ببيت الأخفش في صنعاء ينسبون للعلامة محمد الملقب بالأخفش لتبحره في علوم العربية، وهو ابن الحسن بن محمد من سلالة الإمام الهادي يحيى بن الحسين الحسيني.[2]

مولده ومتوفاه :

لم تشر المصـادر التي ترجمت له إلى تاريخ ولادته وليس هناك ما يشير إلى تاريخ تقريبي لولادته.

أما وفاته فكانت يوم الأربعاء السابع والعشرين من شهر رجب سنة ١١٤٢هـ/[3] ١٧٣٠م، وذكر الزركلي أن وفاته كانت سنة ١٢٤٢هـ - ١٨٢٧م.[4]. وهذا وهم منه[5]

وقد شيع جنازته خلق كثير، فحدث زحام على جنازته، وغلقت الأسواق.[6].

ثقافته ومؤلفاته :

طلب العلم على مشايخ عصره من علماء صنعاء، منهم العبالي المشهور، والقاضي محمد إبراهيم السحولي، والقاضي علي بن يحيى البرطي وغيرهم.[7]. وبرع في علوم

(١) لقب أحد أجداده بالشامي، لانتقاله من بدران إلى بلاد خولان العاليه. أنظر نيل الحسنيين ٩٢.

(٢) نبيل الحسنيين ٩٢، وانظر الأعلام ٣/٢٠٧.

(٣) انظر هدية العارفين ١/٤٢٧، وايضاح المكنون ٢/٤٧٦، والبدر الطالع ١/٢٩٧، ومعجم المؤلفين ٥/٢١، ونيل الحسنيين ٩٢.

(٤) الأعلام ٣/٢٠٧.

(٥) فشيخه الخولي توفي سنة ١١٠٩هـ ، وشيخه البلطي توفي سنة ١١١٩هـ ، ثم إن مؤلِّفه هذا فرغ من تأليفه سنة ١١٣٥هـ .

(٦) البدر الطالع ١/٢٩٧.

(٧) المرجع السابق ١/٢٩٦.

العربية، نحوها وصرفها ومعانيها وبيانها، والأصول[1]، وكان على مذهب الجايردية من الزيدية، ثم تحول إلى مذهب الصالحية[2]. تولى إمامة الناس في الجامع الكبير بصنعاء[3]. وأقبل عليه الطلاب، فاستفاد منه خلق كثير وله من المؤلفات :

١ ـ رسالة في الصحابة سلك فيها مسلك التنزيه لهم، وقد أثارت هذه الرسالة حقد بعض معاصريه فحاول هدم ما بناه الأخفش.[4]

٢ ـ عجالة الجواب في شأن معاوية بن أبي سفيان.

٣ ـ هداية المسترشدين إلى علوم المجتهدين.

٤ ـ نزهة الطرف في الجار والمجرور والظرف.

٥ ـ العقد الوسيم في أحكام الجار والمجرور والظرف وما لكل منهما من التقسيم[5].

وهو موضوع هذا البحث.

وغلط الأستاذ رضا كحالة فنسب له : إرسال الذؤابة بين جنبي مسألة الصحابة[6]، والحق أن هذه رسالة ألفها عبدالله بن علي الوزير في الاعتراض على رسالة الأخفش في تنزيه الصحابة[7]. وقد كثر الحاقدون عليه لما تمتع به من علم وزهد وسمعة حسنة، وتنزيه للصحابة عن السب والانتقاص[8].

مكانته وأخلاقــه وصفاتــه :

بلغ منزلة عالية في بلاده، فكان له شهرة عظيمة في صنعاء وما جاورها، وضرب به المثل في الزهد[9]، وكان لا يأكل إلا من عمل يده، كان يعمل القلانس ويبيعها،

---

(١) المرجع السابق.

(٢) هدية العارفين ١/٤٢٧، ومعجم المؤلفين ٥/٢١.

(٣) البدر الطالع ١/٢٩٦، وهدية العارفين ١/٤٢٧.

(٤) البدر الطالع ١/٢٩٧.

(٥) انظر البدر الطالع ١/٢٩٧، ودية العارفين ١/٤٢٧، والأعلام ٣/٢٠٧، ومعجم المؤلفين ٥/٢١.

(٦) معجم المؤلفين ٥/٢١.

(٧) انظر البدر الطالع ١/٢٩٧.

(٨) المصدر السابق ١/٢٩٦/٢٩٧.

(٩) البدر الطالع ١/٢٩٦، وانظر نيل الحسنيين ٩٢، والأعلام ٣/٢٠٧.

ويأكل من ثمنها، ولا يقبل من أحد شيئا، وكان يؤم الناس بمسجد داود بصنعاء، ثم أم الناس بالجامع الكبير فيها. ثم عاد لإمامة الناس بمسجد داود لأسباب[1]. وكان له مواقف جيدة في انكار المنكر، لا يخاف في الله لومة لائم، وكان مقبول القول مهيب الجانب وكان ينفر ممن يعظمه أو يطريه[2]. حريصا على الاعتدال، مدافعا عن الصحابة الأخيار، داعيا إلى تنزيههم وعدم التعرض لهم، وقد لاقى في سبيل ذلك أذى من بعض معاصريه.[3]

وكان يرد على من قال إن علم المنطق من جملة علوم الاجتهاد، وله نظم جيد، من ذلك منظومته الطويلة التي ذكر فيها علوم الاجتهاد، ومطلعها :

بتحميدك اللهم في البدء أنطق وإن لم يقم مني بحمدك منطق[4]

القيمة العلميـــة لهذا العمل :

تناول المؤلف في كتابه أمرين مهمين، أولهما أحكام الظرف والجار والمجرور، وقد حاول أن يلم بهذا الموضوع، وأن يستقصي هذه الأحكام ويجمع ما تفرق منها في عمله هذا، وقد حالفه التوفيق في هذه الناحية، لكنه مال إلى الإيجاز وعدم البسط، مما احتاج معه عمله إلى تفسير وتذليل، كذلك كان أسلوبه في التأليف غير موفق، ومرد ذلك للعصر الذي ألف فيه الكتاب، فكان يتعمد السجع، ويخضع لـه التأليف في النحو، وكأنه يخطب في جَمْعٍ أو يعظ جماعة.

وثـاني هذين الأمـرين حديثه عن أحكام الظروف وحدها، من حيث التعريف وعدمه، ولزوم الإضافة وعدمه، وتناوله الغايات منها.

وفي رأيي أنه لو اقتصر على الشق الأول، وراعى فيه حسن العبارة، وحرص على بسطه لكان عمله أكثر جدوى ونفعا؛ وذلك لأن ما يتعلق بالظروف من هذه الناحية عالجته كتب النحو في مباحث كثيرة، في مباحث المفعول فيه، وفي مباحث الإضافة، ولم يأت بجديد في هذا.

---

(١) البدر الطالع/١/ ٢٩٦، وانظر نيل الحسنيين ٩٢،

(٢) البدر الطالع ٢٩٦/١.

(٣) المصدر السابق ٢٩٧/١.

(٤) المصدر السابق.

وإلى جانب أهمية موضوع أحكام الظرف والجار والمجرور فإن هذا العمل وأمثاله يعد وثيقة تاريخية لمعرفة أسلوب التأليف في ذلك العصر المتأخر من عصور أمة الإسلام، نتعرف من خلالها على العصر وأهله، وتدلنا على أن أسلوب التأاليف لم ينقطع، وأنه واكب التعليم في المساجد والكتاتيب، وأن المعلم غالبا ما يترك آثارا تخلد ذكره، وهذه الآثار غالبا ما تكون جمعا أو تعليقات أو حواشي على بعض الكتب المؤلفة في عصر المؤلف، والعصور القريبة منه.

ومهما يكن من أمر فإن هذا المؤلَّف ـ على ما فيه من علات ـ يفتقر إليه دارس النحو والمشتغل بعلوم القرآن، لما فيه من حصر لأحكام الظرف والجار والمجرور، تلك الأحكام التي يحتاج للغوص على أسرارها المتخصصون.

ثم إنه سجل أمين لما كان عليه علم النحو وغيره من العلوم في فترة تكاد تكون مجهولة المعالم من حياة أمتنا.

وقد نال هذا الكتاب عناية فائقة من العلماء، فشرحه كل من الكوكباني (١١٣٥هـ ـ ١٢٠٧هـ)، وأحمد بن القاسم بن أحمد الشمط، وشارح مجهول. كما نظمه عالم لم يستدل على اسمه.

خطتـه وأسلوبه في المعالجة :

ابتدأ المؤلف بالعنوان، وهو عنوان طويل، وثنى بمقدمة مبنية على السجع أشاد فيها بمؤلَّفه، وبين فيها أنه انتقاه من عدة مصادر، كما أوضح أنه أوجزه إيجازا من غير تقصير. وهذا الإيجاز ألجأني إلى تعليقات كثيرة اقتضت مني وقتا طويلا في البحث والتنقيب، أرجو أن أكون قد وفقت في البيان والتوضيح. ثم انتقل المؤلف إلى الحديث عن الظرف والجار والمجرور مبتدئا بتعريف الظرف. وبين أن بحثه منحصر في مقصدين، وتحت كل مقصد فصول.

وكان مهتما بذكر الإيراد، والخلاف، وله اختيارات، وقد يشير إلى لغة الحجاز وتميم. وشواهده من القرآن، ويلي ذلك الشعر من غير نسبة، والغالب أنه يجتزىء من البيت بموضع الشاهد. وقد يستبدل المثال المشهور بآخر لتحقيق السجعة ونحوها.

كقـولـه : رجل في الصلاة فله صلة . بدل قـول النحاة : رجل في الدار فله درهـم . ويستخدم للعَلَم أكثر من لقب، كالرضي ونجم الأئمة، ومثله السعد والعلامة الثاني.

وليس دقيقا في نقل النصوص فكثيرا ما يقول: قال فلان، ولا يورد عبارته كما هي.

مصــادره :

لم يصرح بكل من استفاد منه في القسم الأول من المخطوطة، وقد نقل من الكافية وَشَرْحِهَـا للرضي ، وأشـار إلى ابن هشام وغيره، ولكن الدارس لا يستطيع تحديد مصدر واحد أو عدة مصادر معينة اعتمد عليها المؤلف ، إلا أن أكثر إحالاته كانت على الرضي. والسعد التفتزاني.

أما القسم الخاص بالظرف من حيث التصرف وعدمه والصرف وعدمه وما إلى ذلك فقـد اعتمـد فيه على شرح الكافية للرضي، والتسهيل أو أحد شروحه. ولم يصرح بالتسهيل، ولا بشرح من شروحه، ولكن بعض عبارات مأخوذة من ابن مالك. لذا أحلت على التسهيل والمساعد في ذلك كثيرا.

النسخ المعتمدة في التحقيق :

اعتمدت في إخراج هذا الكتاب على نسختين خطيتين هما :

النسخة (س) نسخة خطية موجودة في جامعة الملك سعود بالرياض، رقم الحفظ $\frac{٢٢٠١}{٣}$- م ضمن مجموع، تقع في ست ورقات من ١٣٩ ـ ١٤٤، وتتراوح الأسطر في الصفحة بين ٢٦ و٣٣ سطرا، ومتوسط عدد الكلمات في السطر اثنتا عشرة كلمة. ومقاسها ٢٤ × ١٧ سـم.

كتبت بخط معتاد واضح، التزم الناسخ فيها نظام التعقيبة، تتخللها قصاصات من الـورق تحمـل بعض التعليقات، وعليها تعليقات، وبهامشها حواش ونقول. وعليها تمليك باسم كاتبها: علي بن محمد الشامي. وكان فراغه من كتابتها يوم الجمعة التاسع والعشرين من شهر ربيع الأول سنة ١٣٢٨هـ.

والنسخة (ص)، وهي نسخة خطية محفوظة في جامع صنعاء تحت رقم ٧٥ ضمن مجموع، عدد أوراقها اثنتا عشرة ورقة من ٧٥ ـ ٨٦، تتراوح الأسطر في الصفحة بين

١٦ و ٢١ سطرا. ومتوسط عدد الكلمات في السطر تسع كلمات، ومقاس الصفحة ٢٤ × ١٨ سم. وكتبت العنوانات بالحمرة، وعليها تعليقات قليلة، وبهامشها حواش.

كتبت بخط النسخ المعتاد من نسخة نقلت من الأم المقروءة على المصنف. وبآخرها مقابلة على الأم سنة ١٣٥٧هـ.

ولم أتخذ واحدة منهما أصلا، لعدم تميز واحدة منهما على الأخرى، ولأنهما انحدرتا من أصل واحد، وعليهما تعليقات وحواش موحدة تقريبا فهما فرعان لأصل واحد. وفيهما معا أخطاء في الرسم، وإهمال نقط بعض الحروف.

عملي في التحقيق :

حاولت أن أخرج النص كما أراده له مؤلفه متبعا الوسائل المُعِينَةَ على ذلك، وقد استخدمت علامات الترقيم المستخدمة في التحقيق. وخرجت الآيات القرآنية، وأتممت الشواهد الشعرية ونسبتها، ثم قمت بتخريجها، وحرصت على تخريج نصوص الكتاب ونقوله، وعرفت بالأعلام الوارد ذكرهم في المخطوطة تعريفا موجزا جدا؛ لئلا أضخم حجم هذا العمل. وعلقت على ما احتاج إلى تعليق، ثم ختمت هذا العمل بقائمة المصادر والمراجع. وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه مآب . .

حمدا للرافع لذي الدراية العلاَّم، وشكرا للناصب للهداية الأعلام، والصلاة والسلام على المعرب عن الصواب[1] في الكلم والأفعال، وعلى نحاة نهجه من الأصحاب والآل. وبعد :

فهذا[2] عقد لا يعرف نظيره في مؤلّف، وسمط لا يوقف على مثل نضاره [3] في خزانة من ألّف، يشتمل[4] من أحكام الجار والمجرور والظرف على ما ينزل منزلة السواد من الطرف. إن شان فرائدَه وناظمَها القصرُ والقصور فقد زانها التقاطُها من درر بحور[5] فهي قصيرة في التحقيق، طويلة وكثيرة وإن تراءت قليلة، أعيذها بتمائم توام الكلم من عين الحاسد ، وأجيرها برواجم النجوم من لسان ذي الدين الفاسد. والمقصود بها ضبط ما شرد، ومن الله التوفيق والمدد.

الظـــرف :

هو الأسم المذكور لإفادة وقوع حدث فيه. ولم أقل كالكافية :[6] ما فُعِل فيه فعل مذكور، للسلامة من[7] الإيراد، والاستراحة من الدفع بالقيد المراد. ولا منصوبا بتقدير في. لنحو ما اعتبره صاحبها [8] في حد المعرب[9]، لاجريا على اصطلاحه

(١) في س : النواصب.

(٢) في س : فهذى. وكتابة الألف على هذه الصورة تكاد تكون مطردة في هذه النسخة.

(٣) في س : نظائره.

(٤) في س : شمل.

(٥) في س : وبحور.

(٦) يعني كافية ابن الحاجب. انظر ص ١٠٠منها.

(٧) في س : عن.

(٨) هو ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر الدوني ثم (٥٧٠ - ٦٤٦هـ) ألف في النحو والصرف والفقه. انظر وفيات الأعيان ٢٤٨/٣ - ٢٥٠، وشذرات الذهب ٢٣٤/٥ - ٢٣٥.

(٩) فحدده عنده : المراكب الذي لم يشبه مبني الأصل. الكافية ص ٦٠. وانظر الإيراد على ابن الحاجب في شرح الكافية للرضى ١٨٢/١ - ١٨٤، والفوائد الضبائية للجامي ٣٦٨/١ - ٣٦٩.

المستغرب[1]. وكثيرا ما يطلق على المجرور مع ما يجره من الحروف[2]. قال الرضى[3]: لأن كثيرا من المجرورات ظروف[4]. وعلى ما يشملهما[5]، وهو معروف[6]. فحيث اقترنا أريد بكلّ معناه. وإن أفرد الظرف شمل شريكه وأخاه، وأما الاكتفاء [عنه[7]] بذكر أخيه فلا يستغني الظرف عن النظر فيه. وقد قضى بذلك ظاهر من قال[8] في تشبيههما بالقول النفيس، وقال: هما كما قال في الفقير والمسكين ابن إدريس[9]. وما أملاه بإملائه في مجالس التدريس: إن افترقا اجتمعا[10]، وان اجتمعا افترقا، قلت: ما أبدع اجتماع الافتراق، وافتراق الاجتماع معا.

ثم البحث هنا عن معظم حكمه العام، وحكم أخيه المشارك له في الأحكام، وما لكل من الأقسام، فانحصر في مقصدين:

المقصد الأول في الحكم العام. وفيه فصول:

الأول: لما كان[11] لإفادة وقوع عامله فيه، والجار للإفضاء بفعل أو معناه إلى ما

(١) لعله يشير بذلك إلى اعتراض الرضى (١/١٦) على ابنم الحاجب في حدوده.

(٢) انظر الأصول ١/٦٣، والكشاف ١/٤٧، والمساعد ١/٣٣٦، وشرح الفريد للعصام ١٧٧.

(٣) ذكر الرضي ١/٩٢ أن الجار جار مجرى الظرف فهو ظرف اصطلاحا، وانظر حاشية السيد الجرجاني على الكشاف ١/٤٨، وشرح الفريد ١٧٩.
والرضى هو رضى الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (ت ٦٨٦هـ).
انظر بغية الوعاة ١/٥٦٧ ـ ٥٦٨ وكشف الظنون ١/١٣٧٠هـ.

(٤) وفي المساعد ١/٢٣٦ ـ٢٣٧» إذ كل حكم ثبت للظرف ثبت للجار والمجرور. انظر حاشية الدسوقي على شرح السعد ١/٥٥.

(٥) في ص: شملهما.

(٦) في الحاشية: كقولهم: يجوز تقديم الظرف على عامله الضعيف، لأن الظرف تكفيه رائحة الفعل، وقولهم: الحمد مبتدأ خبره الظرف، أي: لله.

(٧) زيادة من ص.

(٨) في الحاشية هو الشيخ عبدالرؤوف الحشاني شيخ بن علان المكي.

(٩) هو الإمام الشافعي ـرحمه الله.

(١٠) في ص: إن اجتمعنا افترقا، وإن افترقا اجتمعنا، انظر المقولة في حاشية الدسوقي على شرح السعد ١/٥٥.

(١١) الضمير المستتر في كان يعود إلى الظرف.

يليه[1] لم يكن لها ـ غالبا ـ بد من متعلق : مصدر[2] أو ما هو منه[3] مشتق. أو ما يتضمن معناه[4] المحقق. وفي تعلقه[5] بالناقص والجامد ومعنى النفي[6] بحث : الأظهر [أنه[7]] يتعلق[8].

وقولنا : «غالبا» للاحتراز عن الزائد[9]، ولعل، ولولا[10]. قيل : وكذا الكاف[11]، وحاشا وخلا وعدا.[12].

والمختار في رب أنها كذلك. وفاقا لابن هشام[13]، وخلافا للجمهور[14].

---

(١) انظر الكافية ٢١٥.

(٢) قال ابن مالك في عامل الظرف :

فانصبه بالواقع فيه مظهرا كان، وإلا فانوه مقدارا

والواقع فيه الحدث، ويعمل فيه كذلك الفعل والوصف. قال ابن مالك أيضا

وأخبروا بظرف أو بحرف جر ناوين معنى كائن أو استقر

(٣) أي من المصدر. وجرى في هذا على مذهب البصريين في أن أصل المشتقات المصدر.

(٤) في الحاشية : كالظرف والتمني والترجي والتنبيه، والإشارة والتشبيه.

(٥) أفراد الضمير هنا وفي ما بعده، مع أن الحكم للظرف والجار والمجرور.

(٦) وكذلك النداء.

(٧) زيادة يتم بها السياق. (٨) في ص : معلق. وانظر الخلاف في المغني ٥٧٠ ـ ٥٧٢.

(٩) فحرف الجر الزائد كالباء ومن والكاف الزائدات ونحوها ترد للتأكيد لا للربط، ومعنى التعلق الارتباط المعنوى، والزائد لم يدخل على المجرور للربط. انظر المغني ٥٧٥.

(١٠) لعل حرف جر شبيه بالزائد في لغة عقيل، ولولا حرف جر شبيه بالزائد في نحو لولاي عند الخليل ويونس وسيبويه ـ الكتاب ٢/٣٧٣ ـ ٣٧٤ ـ فهذه ونحوها لا ترد للربط. لذا يعرب ما بعدها مبتدأ مرفوع المحل. وفي الكلام أخبار لها.

(١١) أي كاف التشبيه الجارة على ما ذهب إليه الأخفش وابن عصفور من أنها لا تدل على الاستقرار. انظر شرح جمل الزجاجي ١/٤٨٢ ـ ٤٨٣، والمغنى ٥٧٧.

(١٢) اذا استخدمت هذه الثلاثة حروف جر.

(١٣) جمال الدين عبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام الأنصاري (٧٠٨ ـ ٧٦١هـ) له مؤلفات جليلة القدر في النحو أشهرها مغني اللبيب عن كتب الأعاريب. انظر البغية ٢/٦٨ ـ ٧٠، وشذرات الذهب ٦/١٩١ ـ ١٩٢.

(١٤) نقله ابن هشام عن الرماني وابن طاهر في المغني ٥٧٧، واختاره، ونقله الرضى في شرح الكافية ٢/٣٣١، عن أبي عمرو. وانظر الخلاف في شرح الكافية للرضى ٢/ ٣٣١، والأشباه والنظائر ١/ ٢٣٠. وانظر القول بأن لها متعلقا يغلب حذفه في كافية ابن الحاجب ٢١٧، والفوائد الضيائية ٢/٣٢٧، ومنهاج الطالب ٢/٨٠٥ ـ ٨٠٦.

ثم المتعلق إما عام فَمُسْتَقَرٌّ[1]، لاستقرار المضير أو معنى[2] الفعل فيه[3]، أو كون متعلقه استقر[4].

[و[5]] يجب على الأصح في متعلقه أن لا يظهر، وموضعه الصلة، والصفة، والحال، والخبر[6].

وعن أبي الفتح[7] جواز إظهاره[8] تمسكا بـ (مُسْتَقِرًّا[9] عِندَهُ[10]) ـ وردّ بأنه خاص، أي : غير متحرك[11]، وليس بمستقر[12].

وعن أبي البقاء[13]: إن حذف حذف أولا ونقل ضميره لم يجز، وإن ذكر أولا لم يمتنع[14]. قيل : وهو غريب[15]. قلت : أما من القياس فقريب[16].

(١) بفتح القاف، اسم مفعول، والأصل : مُسْتَقَرٌّ فيه ثم حذف «فيه» توسعا. انظر شرح الوافي للدماميني ق ٤٧/أ.

(٢) في س : معنا.

(٣) انظر حاشية السيد الجرجاني على الكشاف ١/٢٨، والأشباه والنظائر ١/٢٣٣ ـ ٢٣٤، وشرح الفريد ١٧٧.

(٤) أي كونهم يقدرون المتعلق ب (استقر).

(٥) زيادة يتطلبها السباق.

(٦) انظر شرح الكافية ١/٩٣.

(٧) عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ) خلف أستاذه أبا علي الفارسي في مدرسته بعد وفاته، له تراث في النحو والصرف واللغة والقراءات الشاذة. انظر انباه الرواة ٢/٣٣٥ ـ ٣٤٢، ووفييات الأعيان ٣/٢٤٦ ـ ٢٤٤٨.

(٨) ونسب الجواز لابن عطية أيضا. انظر شرح المفصل ١/٩٠، وشرح الكافية ١/٩٣، والبحر ٧/٧٧، والمغنى ٥٨١.

(٩) في س : بمستقر.

(١٠) من الآية ٤٠ النمل.

(١١) أي ثابت غير متقلقل، فهو كون خاص، وليس المراد مطلق الوجود والحصول. انظر التبيان في اعراب القرآن للعكبرى ٢/١٠٠٩، والبحر ٧/٧٧، والمغنى ٥٨١.

(١٢) بريد، وليس متعلقا بـ (مستقر) التي هي كون عام.

(١٣) من يعيش : يعيش بن علي بن يعيش النحوي الحلبي موفق الدين أبو البقاء (٥٥٣ ـ ٦٤٣هـ)٠ انظر بغية الوعاة ٢/٣٥١ ـ ٣٥٢، وشذرات الذهب ٥/٢٢٨.

(١٤) انظر شرح المفصل ١/٩٠.

(١٥) القائل ابن هشام في المغنى ٥٨٢، وعلل الدسوقي في حاشيته ٢/٩٧ وجه الغرابة بأنه لم يوافقه عليه أحد.

(١٦) في الحاشية : كسائر العوامل.

وإما خاص فلغو[1]، قال نجم الأئمة[2] : يجب في متعلقة أن يذكر[3]. ويشكل هذا الإطلاق بوجوب الحذف في مواضع الاتفاق[4]، منها. نحو : بالرفاء والبنين[5]، ونحـو : حينئذ [و[6]] الآن.

ومنها : المضمر عامله المفسر[7].

ومنها : القسم بغير الباء، نحو : والله وتالله ولله لا يؤخر الأجل.

ومنهـا : الرافع للفاعل، نحو : [أ[8]] في الدار زيد. إلا أن يراد[9] بالمذكور ما هو ملاحظ ومراد كما هو في صور الإيراد، إذْ لولا ملاحظته فيها لما أفاد، بخلاف معنى

---

(١) المراد باللغو ما كان فضلة من الظروف. انظر الأشباه والنظائر ١/٢٤٣. ويظهر أنه ما كان متعلقه كونا خاصا، لِلَغْـو الـظرف عن تحمله الضمير. انظر شرح الوافي للدماميني ٤٨/أ. وشرح الفريد ١٧٧ ـ١٧٨، وحاشية الدسوقي ١/٩٣.

(٢) هو رضى الدين الاستراباذي. انظر شرح الكافية ١/٩٣.

(٣) رد أبو حيان على الزمخشري تقديره حذف متعلق الجار والمجرور في قوله تعالى :

﴿فطلقوهن لعدتهن﴾

الطلاق بأن هذا وهم منه، فهو يرى أنه لا يحذف تبعا لجماعة انظر الكشاف ٤/١١٧، والبحر المحيط ٤/٢٨١، والنهر الماد ٤/٢٨٠، والدر اللقيط ٤/٢٨١ والمغنى ٥٨٥.

(٤) هي ثمانية يجب حذف العامل فيها. انظر المغني ٥٨٥، والأشباه والنظائر ١/٢٣٢.

(٥) يقال ذلك للمعرس، والرِّفاء ـ بالمد وقد يترك همزة ـ الالتحام والاتفاق من رفيت الثوب، ويجوز أن يكون من رفوتـه إذا يكَّنته، وهو من ما أثر عن الجاهلية وقد نهي الرسول صلى الله عليه وسلم عن ذلك. ومثله قول الأعرابي : باليمن والبركة. وتقدير المتعلق : أعرست أو نكحت أو اصطحبتها. انظر غريب الحديث للهروى ١/٧٦، وسنن ابن ماجه ١/٣٥١، والفائق في غريب الحديث ٢/٧، وفصل المقال٨٢ ـ ٨٣، ومجمع الأمثال ١/١٧٥ ـ ١٧٦.

(٦) زيادة، والموجود في كتب النجو : (حينئذ الآن). يقال هذا : لمن ذكر أمرا قد تقادم عهده. والتقدير. كان ذلك حينئذ واسمع الآن. انظر شرح الكافية للرضى ١/١/١، والمغني ٥٨٢، وأوضح المسالك ١/٣٢٣.

(٧) وذلك في باب الاشتغال نحو : أيوم الجمعة صحت فيه؟. انظر شرح الكافية ١/١٩١، والمغنى ٥٨٢. وهذا يدل على الملغى ـ وهو ما كان متعلقه كونا خاصا ـ يجب حذف عامله أحيانا، ويجوز ذكره أحيانا. ولا صحة لقول من قال : إن عامله يجب أن يذكر. انظر شرح الوافي للدماميني ٤٧/ب.

(٨) زيادة عن ص.

(٩) في ص : يزاد.

العام، فقد تحول إلى الظرف[1]، ومن ثمة لم يعده البعض[2] من مواضع وجوب الحذف، ولهذا سماه بعضهم مغنيا[3] عن الخبر.

ثم الحق أن الخاص في المواضع الأربعة[4] يحذف للدليل، وذلك في كلامهم ليس بالقليل.

من ذلك قولهم من لك، أو من لي بكذا[5]؟ أي من يضمن؟. وعليه قوله تعالى[6]: (ٱلْحُرُّ بِٱلْحُرِّ[7]) أي مقتول[8]. كـ (ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ[9])إلى آخرها[10] أي مقتولة، ومفقوءة[11]، ومجدوع. ومصلومة[12]، ومقلوعة[13]

فإن قدر قتله بقتله[14] وقتلها بقتلها[15]، ونحوها، بالمقدر كائن، أو يكون[16].

---

(١) لنيابة الظرف عن العامل المذكور، وانتقال الضمير الذي كان مستترا في العامل إلى الطرف. انظر شرح المفصل ١/٩٠، وشرح الكافية ١/٩٣، والأشباه والنظائر ١/٣٣٢.

(٢) دخول أل على «بعض» غير مستحسن.

(٣) انظر الأصول ١/٦٣.

(٤) وهي الحال، والصلة، والصفة، والخبر.

(٥) في ص: من لي أو من لك بكذا.

(٦) ليس في: ص.

(٧) من الآية ١٧٨ البقرة.

(٨) فهو متعلق بالكون الخاص.

(٩) من الآية ٤٥ المائدة.

(١٠) يريد إلى آخر ما ذكر في الآية

﴿وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس والعين بالعين والأنف بالأنف والأذن بالأذن والسن بالسن)﴾ الآية.

(١١) في س: أو مقلوعة، وفي ص مقلوعة أيضا. والأولى ما أثبت.

(١٢) في ص و س: مصلومب.

(١٣) زيادة يتم بها تقدير عوامل ما ذكر في الآية.

(١٤) أي قتل الحر يقتل الحر.

(١٥) أي قتل النفس يقتل النفس. ويكون على تقدير مضافين أو أكثر. وهو ضعيف. انظر المغنى ٥٨٦.

(١٦) أى فالمتعلق كون عام.

ومنه : ﴿ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ ﴾[1]

أى مستقبلات، قيل : ومنه :

﴿ قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾[2].

أي يذكر. حذراً من جمع[3] الحقيقة والمجاز[4]، أو[5] الإبدال في المنقطع[6]، الممتنع في الحجاز[7].

قلت : لا يخفى البعد عن الصواب فيما ارتكب المجيب والمجاب[9]. وارتكاب ذلك المحذور أهون من هذا الارتكاب.

وقد مشى على الانقطاع في كشافه[10] إمام الإعراب[11]. وقال بالجمع جمع من الأجلة، دون حذف ماليس عليه واحد من الأدلة[12].

---

(١) من الآية : ١ الطلاق.

(٢) من الآية : ٦٥ النمل.

(٣) في س : جميع.

(٤) أي يلزم من علق (في السموات) بالاستقرار الجمع بين الحقيقة والمجاز. انظر البحر المحيط ٩١/٧، والمغني ٥٨٦.

(٥) في س : والإبدال.

(٦) يشير إلى تخريج الزمخشري للآية في الكشاف ١٥٤/٣، الذي عده من قبيل الاستثناء المنقطع، فيعرب لفظ الجلالة بدلا مِنْ مَنْ.

(٧) لأن أهل الحجاز يوجبون نصب الاستثناء المنقطعَ ولا يجيزون إتباعه. انظر شرح الكافية الشافية ٧٠٢/٢، والبحر المحيط ٩٧/٧، وأوضح المسالك ٣٣٧/١، وشرح ابن عقيل ٥٠٧/١.

(٨) أي إبدال الغيب من الموصول (مَنْ) بدل اشتمال، ويكون الاستثناء مفرغا. انظر البحر المحيط ٩١/٧، والمغني ٥٨٧.

(٩) في الحاشية : المجيب هو ابن هشام القائل يكون الموصول مفعولا. والمجاب القائل بتقدير «يذكر» ويتضح من المغني أن المجاب هو ابن مالك وما في المغني موجود في البحر ٩١/٧.

(١٠) ١٥٤/٣.

(١١) يعنى به : الزمخشري محمود بن عمر الخوارزمي (٤٦٧ ـ ٥٣٨هـ). انظر الأنساب للسمعاني ٢٩٧/٦ ـ ٢٩٨، وإنباه الرواة ٢٦٥/٣ ـ ٢٧٢.

(١٢) كأنه يميل إلى أنه متعلق بالاستقرار، أي يكون عام، لا بِيُذكر. ويترتب على ذلك القول بالجمع بين الحقيقة والمجاز، كما نقل ابن مالك. انظر المغني ٥٨٦.

وههنا دُرَرُ فرائد، وغرر فوائد :

الأولى : قال بعض الفضلاء[1] : إنما نقدر العام إذا انتفت قرينة الخصوص[2] وإلا قدر الخاص؛ لأنه أفيد. نحو: زيد على الفرس، وعمرو من العلماء، أي راكب، ومعدود، وإن أمكن [تقدير العام[3]] لتوجيه[4] الإعراب، واقتصارهم على العام للاطراد.

الثانية : قال ابن هشام إذا قدر الخاص لم ينتقل إلى الظرف الضمير[5] فلا يكون له محل ولا عمل بالاتفاق، وفي العام خلاف سيأتي. قيل: فلا يسمى مستقرا[6] كالرافع للظاهر.

قلت : بناء على تعليل التسمية باستقرار الضمير فيه[7].

ومقتضى كلام سيد[8] المحققين : أن المستقر ما استقر معنى عامله فيه. لفهمه منه عاما أو خاصا، فلا يخرج عن الاستقرار. ولعل الأحسن أن يقال : إن أمكن تقدير العام معه كما ذكر فمستقر وإلا فلغو محذوف المتعلق[9]، نحو: من لك؟ وما بعده.

---

(١) هو الفاضل اليمني. انظر حاشية الشنواني على مقدمة الإعراب ١٤٧. وانظر في ذلك شرح الوافي للدماميني ٤٧/أ.

(٢) ولا يقدر المتعلق كونا خاصا كقائم وجالس وراكب الا بدليل. انظر المغني ٥٨٥.

(٣) ساقط من س.

(٤) في س : توجيه.

(٥) أي لم ينتقل إليه ضمير من المحذوف، ومثل الظرف في هذا المجرور. انظر المغني ٥٨٥.

(٦) في س : مستقر. ولا يسمى مستقرا لعدم استقرار الضمير في الظرف والمجرور المتعلقين يكون خاص بعد حذف الكون فهما لا يتحملان الضمير، في حين أنهما يتحملانه إذا كان المحذوف كونا عاما.

(٧) وذلك يغد حذف عامله. انظر شرح المفصل ٩٠/١، وشرح مقدمة الإعراب للشيخ خالد الأزهري ١٤٦.

(٨) هو السيد الجرجاني. انظرحاشيته على الكشاف ٢٨/١، وشرح الوافي للدماميني ل ٤٧/أ.

(٩) انظر شرح الوافي للدماميني ٤٧/أ.

الثالثة : قال التفتزاني[1] : الكون المقدر من التامة[2]. والظروف لغو بالنسبة إليه[3]، وإلا كان في محل الخبر فيتسلسل[4].

تنبيه : محل تقديره قبل الظرف[5]، كسائر العوامل[6].

قيل : مالم يكن في نحو: في الدار زيد[7]، فيترجح تأخيره، أو إنَّ في الدار زيدا، فيتعين[8]. قلت تقدُّم عامله. وقد يترجح، ويتعين تقدمه للمقتضى كـ: أين زيد[9]؟ وإنَّ على التمـرة مثَلَهَا زُبْداً[10]، ولأنه[11] يلزم الفصل بينهما[12] بالأجنبي[13]. وأيضاً ليس المقدر كالملفوظ[14].

---

(١) مسعود بن عمر بن عبدالله المشهور بسعد الدين التفتزاني (٧١٢ - ٧٩١هـ) انظر بغية الوعاة ٢/٢٨٥، وشذرات الذهب ٦/٣١٩ - ٣٢٣. وقوله هذا في حاشيته على الكشاف كما في حاشية الشنواني ١٤٣.

(٢) أي من كان التامة. وفي القضية خلاف. انظر المغني ٥٧٠.

(٣) أي ليس خبرا للكون، ولو كان الكون ناقصا لكان خبرا له.

(٤) في س : تسلسلا. والمعنى أنه لو كان المقدر من الناقصة لكان الظرف والمجرور خبرين للكون المقدر، فيقدر معه كون آخر يكون في محل الخبر، فيتسلسل.

(٥) انظر شرح الوافي للدماميني ٤٧/أ، وحاشية الشنواني على شرح مقدمة الاعراب ١٤٣.

(٦) أطلق الظرف بمفهومه العام الذي يشمل الجار والمجرور إلى جانب الظرف.

(٧) انظر المغني ٥٨٧، وشرح الأشموني ١/٢٠٢.

(٨) لأن المحذوف هو الخبر وأصله أن يتأخر عن المبتدأ. المغني ٥٨٧.

(٩) لأن (إن) وأخواتها لا تليها أخبارها. قال ابن مالك :

وراع ذا الترتيب إلا في الذي ... كليت فيها أو هنا غير البذي

(١٠) لأن ألفاظ الاستفهام لها للصدارة.

(١١) لئلا يلزم الإضمار قبل الذكر.

(١٢) في ص : ولا يلزم.

(١٣) أي بين الظرف ومتعلقه، والأجنبي هو المبتدأ.

(١٤) فإنه يغتفر في المقدر مالا يغتفر في المظهر. انظر شرح الأشموني ١/٢٠٣.

الفصـــل الثانـــي

حكمه حكم الجمل الخبرية في وقوعه بعد الأسماء[1] أحد الأربعة[2]، ومحتمل[3] لاثنتين منها[4].

قلت : يختص بثالث[5] أشار إليه العلامة الثاني[6] في شرح مقدمة البيان والمعاني[7]، مثالها :

العلم لدى[8] ربنا ... من لديه الحفظ للعهد

ضل[9] حمار العلم بين الورى ... والحَبْرُ بين الناس قد يهدي

والحمد للهادي عبادا له ... لما له من واجب الحمد

إذ خصنا من بينهم بالهدى ... للفقه في نحو ذوي الرشد[10]

وفي كونه[11] هو الخبر ونحوه[12]، أو متعلقه خلاف :

---

(١) انظر المغني ٥٧٨.

(٢) الخبر والحال والصفة والصلة، فهو خبر بعد المبتدأ، وحال بعهد المعرفة، وصفة بعد النكرة، وصلة بعد الموصول، فيعرب بعد هذه الأشياء بها تعرب به الجملة.

(٣) في س : ومتحمل.

(٤) هما الصفة والحال، فإنّ ما يقع بعد «أل» الجنسية من الجمل يعرب حالا نظرا لأن صورته صورة المعرفة، ويعرب صفة نظرا لأن تعريفه لفظي لا معنوي. وانظر أوضح المسالك ٢/٧٣، وشرح ابن عقيل ٢/١٥٥. وتحديد هذين الاثنين مستفاد من الحاشية.

(٥) هو وقوعه معمولا لمعرفة محلاة بأل بعد المعرفة، كقوله في المطول «ص ١٢» : (فالفصاحة) الكائنة (في المفرد خلوصه . . .) فقدر عامل الجار والمجرور بـ «الكائنة» فقدر العامل اسما محلي بأل. وانظر حاشية السيد الشريف على المطول ص ١٦/١٧، ومواهب الفتاح، وحاشية الدسوقي من شروح التلخيص ١/٧٥.

(٦) في الحاشية : يعني سعد الدين التفتزاني، فهو مشهور عندهم بهذه الصفة.

(٧) على فوقه : التلخيص ، وانظر.

(٨) في س : لَدَيْ.

(٩) في س : ظل.

(١٠) البيتان الأولان جعلهما للظرف، وجعل الأخيرين للجار والمجرور.

(١١) الضمير يعود للظرف والجار والمجرور.

(١٢) أي ونحو الخبر، والمراد به هنا الصفة والصلة والحال.

فعن الفارسي[١] وأتباعه[٢] الأول : لصيرورة المحذوف منسيا[٣].

وعن السيرافي[٤] الثاني[٥]؛ لأنه الأصل[٦]. وعلى الأول يلزم - في : رأيت الطائر على غصن - إما كونه لغوا[٧]. وهو خلاف ما استقر[٨]، وإما[٩] اختلاف عامل التابع والمتبوع[١٠]، وهو خلاف ما اشتهر[١١]. وعلى الثاني استتار الضمير فيه[١٢] وفيه بحث سيأتي في الفصل الخامس.

---

(١) أبو اعلى الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (٢٨٨ - ٣٧٧هـ) أحد الأئمة الأوائل في النحو واللغة والقراءات، وتلميذ ابن السراج، وشيح ابن جني في ذلك كله. انظر معجم الأدباء ٧/٢٣٢ - ٢٦٠، ووفيات الأعيان ٢/٨٠ - ٨٢.

(٢) هو مذهب ابن السراج في الأصول ١/٦٣، وانظر شرح ابو عقيل ١/١٨٣.

(٣) أي لنيابة الظرف والاستغناء به عنه، ونقل عنه في الأشباه والنظائر ١/٢٣٢ أن إظهار العامل في الظرف شريعة منسوخة. وانظر شرح المفصل ١/٩٠.

(٤) أبو سعيد الحسن بن عبدالله بن المرزبان (ت ٣٦٨هـ) فَسَّرَ كتاب سيبويه، يعتمد على المنطق. انظر طبقات النحويين للزبيدي ١١٩، وإنباه الرواة ١/٣١٣ - ٣١٥.

(٥) ونسب هذا في الهمع ٢/٢٢ لابن كيسان.

(٦) انظر الخلاف في حاشية على الإيضاح العضدي ٤٧، وشرح الكافية ٩٣، والتصريح على التوضيح ١/١٦٦، والهمع ٢/٢٢ وشرح الفريد ١٨٠..

(٧) وذلك اذا جعلنا عامله رأيت، لأن العامل مذكور.

(٨) في س : ما اشتهر. والمراد: أن ذلك خلاف ما استقر عند النحاة من أن الظرف الواقع حالا متعلقه الاستقرار.

(٩) في س : أو.

(١٠) وذلك إذا قدرنا عاملا محذوفا. والتابع هنا هو الحال، والمتبوع صاحبها.

(١١) من اشتراط اتحاد العامل في الحال وصاحبها على المشهور عند النحاة.

(١٢) أي في الظرف بعد حذف عامله. وهل يحذف الضمير مع العامل أم أنه ينتقل إلى الظرف بعد حذف عامله؟ انظر المغني ٥٧٩.

الفصـــل الثالـــث

أنه لتضمنه معنى الفعل يعمل عمله فينصب ما يكفيه رائحة الفعل[1]، ويرفع المضمـر[2] والـظاهـر بشرط اعتـماده على صاحبـه[3]، أو النفي، أو الاستفهام عند البصرية، ومطلقا عند الكوفية[4].

وهل هو العامل[5] أو المتعلَّق[6]؟. قيل بالأول. لامتناع تقدم الحال في نحو: زيد في الدار جالسا[7] ـ ورد؛ لأنه لمراعاة الصورة ـ ولا ستتار[8] الضمير فيه[9]. وقد تقدم[10].

وقيل بالثاني؛ للأصالة[11]. قلت: فلا فائدة فيه للاعتماد[12]. وهل كونه فاعلاً واجبٌ أو راجح، أو مرجوح؟.

قال الجمهور ـ في[13] نقل ابن هشام[14] الأول ـ بالأول.

---

(١) الذي يكفي لنصبه رائحة الفعل هو الظرف والحال.

(٢) المراد بالمضر المستتر، وأما المنفصل فهو في حكم الظاهر.

(٣) المراد به ما يتقدم الظرف من موصوف أو موصول أو صاحب خبر أو حال.

(٤) انـظر الخلاف في الإنصاف ١/٥١ ـ ٥٥، والتبيين للعكبري ٢٣٣ ـ ٢٣٥، وشرح الكافية ١/٩٤، والمغني ٥٧٩، وشرح الفريد ١٨١ ـ ١٨٢.

(٥) أي هل الظرف هو عامل الرفع في الفاعل؟ ممن رفض عمل الظرف السهيلي في نتائج الفكر ٤٢٤ ـ ٤٢٥.

(٦) انظر المغني ٥٧٩، والهمع ٥/١٣١.

(٧) ولو كان العامل الفعل لم يمتنع. المغنى ٥٧٩.

(٨) علق تحتها: « معطوف على قوله: «لامتناع». فهذا دليل ثان لمن قال بالأول.

(٩) والضمير لا يستتر إلا في عامله. واختاره في المغني ٥٧٩. وذكر أن ابن مالك اختار الثاني.

(١٠) تقدم قريبا أن الضمير يستتر في الجار والمجرور.

(١١) في س: للاضافة. والمراد أصالة المتعلق ـ فعل أو شبهه ـ في العمل. انظر نتائج الفكر ٤٢١.

(١٢) أي أنه اذا كان المتعلّق هو العامل فلا داعي لاشتراط الاعتماد لأن العامل قوي.

(١٣) في س: وفي.

(١٤) هو الخضراوي ـ كما في المغني ٥٧٩ ـ وهـو أبـوعبدالله محمد بن يحي بن هشام (٥٧٥ ـ ٦٤٦هـ) من نحاة الأنـدلس أخذ عن ابن خروف والرندي، وأخذ عنه الشلوبين. انظر بغية الوعاة ١/٢٦٧ ـ ٢٦٨ وكشف الظنون ١/٢١٢.

وقال ابن مالك[١] وابن هشام الثاني[٢] بالثاني.

وبعضهم بالثالث[٣].

فإن لم يعتمد فما بعده مبتدأ لا غير عند البصرية، وجائز الوجهين في رواية ابن هشام عن الكوفية.[٤] وفاعل لا غير في رواية نجم الأئمة، لمنعهم تقدم الخبر، وتجويزهم العمل بلا اعتماد[٦].

وأورد عليهم[٧] : إن في الدار زيدا[٨]، ولزوم الإضمار في نحو: في داره زيد[٩]. ووافقهم أبو الحسن[١٠] في التجويز، وخالفهم في المنع[١١]. فعليه يجوز الوجهان، كما رواه عنه وعنهم[١٢] ابن هشام[١٣].

---

(١) هو أبو عبدالله جمال الدين محمد بن عبدالله (٦٠٠ ـ ٦٧٢هـ) مؤلفاته كثيرة نافعة متنوعة تعد مدرسة لمن جاء بعده. انظر نفح الطيب ٣/٤٣١، ٤٣٧ والبغية ١/١٣٠، ٢٢٥.

(٢) أراد به ابن هشام الأنصاري صاحب المغني.

(٣) أي وقال بعضهم بالثالث، وهو ترجيح إعرابه مبتدأ على إعرابه فاعلا. انظر الخلاف في المغني ٥٧٨ × ـ ٥٧٩، وأوجب السهيلي اعرابه مبتدأ، فهذا وجه رابع. انظر نتائج الفكر ٤٢٢ ـ ٤٢٣.

(٤) المغني ٥٧٩، ونسب اعرابه مبتدأ للجمهور، وجواز الوجهين للأخفش والكوفيين. وانظر الهمع ٥/١٣١ ـ ١٣٢.

(٥) تقدم أنه لقب للرضى. وانظر نقله عنه في شرح الكافية ١/٩٤.

(٦) في س : بالاعتماد. وهو خطأ. وانظر الخلاف في الانصاف ١/٥١ ـ ٥٢.

(٧) أي على الكوفيين.

(٨) فنصب زيد بان يدل على أنه كان في الأصل مبتدأ مؤخرا، تقدم عليه خبره.

(٩) وهذا المثال مجمع عليه. وهو يدل على أن زيدا مبتدأ. ليعود الضمير على متقدم في الرتبة، وإن تأخر لفظه ولو أعرب زيد فاعلا بالجار والمجرور كما يقول الكوفيون لعاد الضمير على متأخر لفظا ورتبة. انظر شرح الرضى ١/٩٤.

(١٠) الأخفش الأوسط، سعيد بن مسعدة المجاشعبي بالولاء (ت ٢١٥هـ) على الراجح أخذ النحو على الخليل وسيبويه. انظر طبقات النحويين ٧٢ ـ ٧٤، وانباه الرواة ٢/٣٦ ـ ٤٣.

(١١) أي في منعه رفع الفاعل بالنظر في الذي لم يعتمد. وذلك في أحد قوليه. انظر شرح الكافية ١/٩٤.

(١٢) في ص : عنهم وعنه.

(١٣) في المغني ٥٧٩.

الفصـــل الرابـــع

أن المستقر[1] مؤول[2] بجملة بالاتفاق في الصلة، وفي نحو : رجل في الصلاة فله صلة[3]، وكذا اللغو[4] في القسم.

وأما في غيرهما[5] فكذا في الأكثر، وقيل : بمفرد[6]، وقيل : بما كان في المقصود أظهر[7]

قيل : على الأول[8] يلزم في نحو :

﴿إِذَا لَهُم مَّكْرٌ فِىٓ ءَايَاتِنَا﴾[9].

ونحـو : أمـا في الدار فزيد، دخول «إذا[10]» و «أمَّا» على الفعل[11]، وتقديم الخبر الفعـلي. وأجيب بأن دخول إذا على الاسمية غالب لا واجب[12]، بدليل تجويزهم نصب الاسم بعـدها في باب الاشتغال[13]، وأيضا فالاسمية باقية، لكون النية به

---

(١) أي متعلق الظرف والجار والمجرور.

(٢) في ص : مآول. ويشترط في الجملة أن تكون خبرية.

(٣) من كل نكـرة موصوفة بظرف وقعت مبتدأ وخبرها مقرونة بالفاء، لأن الفاء دخلت على الخبر لشبهه بجواب الشرط، ولا يشبه الجواب إلا إذا كان وصف المبتدأ جملة ؛ ليماثل فعل الشرط. انظر حاشية الدسوقي على المغني ٢/٩٨ - ٩٩.

(٤) أي ماكان متعلقه ليس كونا عاما، نحو «أقسم».

(٥) الصواب في غيرها ولعله جعل الصفة والصلة كالشيء الواحد.

(٦) ونسبه الرضيى ١/٩٣ لابن السراج - ويؤيده تقديره المتعلق في الأصول ١/٦٣ - وابن جني، وأخذ به السهيلي إذا كان خبرا. انظر نتائج الفكر ٤٢١ - ٤٢٢ واختاره ابن مالك في شرح الكافية الشافية ١/٣٤٩.

(٧) انظر الخلاف في شرح المفصل ١/٩٠، وشرح الكافية ١/٩٣، والمغني ٥٨٣ - ٥٨٤، والأشباه والنظائر ٢٣١ - ٢٣٢.

(٨) أي تقديره بجملة.

(٩) من الآية : ٢١ يونس.

(١٠) الفجائية.

(١١) وذلك لأن «إذا» الفجائية لا تليها الأفعال، و «أما لا يليها الفعل» إلا مقرونا بحرف الشرط.

(١٢) انظر الفوائد الضيائية ٢/١٣٩.

(١٣) انظر الكافية ٩٧.

التأخير. وفي «أما» عارض مغتفر، لضرورة التعويض[١]، كدخولها على الشرط [في[٢]]

﴿ فَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ ٱلۡمُقَرَّبِينَ[٣] ﴾،

ومنع تقديم [الخبر[٤]] الفعليّ؛ لخوف اللبس[٥] المأمون هنا. وفي الأول نظر[٦]. وأما الجواب بتقديره مؤخرا فلا ينفع، على أنَّ فيه مامر[٧].

الفصـــل الخامـــس

أن الضمير ينتقل إليه من المحذوف[٨]، بدليل انتصاب الحال عنه في نحو: زيد في الدار جالسا[٩]. قيل: وتأكيده في:

.... عِنْدَكِ الدَّهَرَ أَجْمَعُ[١٠]

---

(١) يعنى أن (أما) عوض عن الفعل.

(٢) ليست في: ص. وفي المغني ٥٨٧، «وأما» لا يقع بعدها فعل إلا مقرونا بحرف الشرط نحو: (وأما إن كان) الآية..

(٣) من الآية: ٨٨ الواقعة.

(٤) ساقط من: ص.

(٥) لئلا يلتبس المبتدأ بالفاعل. وعده مأموناً هنا لأن الخبر مقدر. لكن قد يقال: المقدر كالثابت.

(٦) لحمل القرآن على الوجه المرجوح كما في الحاشية.

(٧) من أن تقديمه دليل على تقديم عامله.

(٨) انظر هذه المسألة في الخصائص ٣٨٦/٢ وشرح الكافية ٩٣/١ - ٩٤، وشرح قصيدة كعب بن زهير لابن هشام ١٧٣ - ١٧٤.

(٩) ومنه عند الرضى ٩٤/١ قوله تعالى: **﴿ففي الجنة خالدين فيها﴾** ١٠٨ هود. : جالسا) حال من الضمير المستتر في الجار والمجرور. وكذلك قوله: **﴿خالدين﴾**.

(١٠) فَإِن يَكُ جُثْمَانِي بِأَرْضٍ سِوَاكُمُ   فَإِنَّ فُؤَادِي ....

البيت لجميل بن عبدالله العذري المعروف بجميل بثينة (ت ٨٢هـ) من أبيات أولها:

أهاجك أم لا بالمداخل مربع   ودار بأجراع الغديرين بلقع

ويتعين جعل «أجمع» توكيدا للضمير المنتقل إلى الظرف.

ديوانه ٥١، وشرح الكافية ٩٣/١، والمغني ٥٧٩، وشرح قصيدة كعب لابن هشام ١٧٤، والخزانة ٣٩٥/١.

والعطـــف عليـــه في :

. . . . عَلَيْكِ ورَحْـــمَـــةُ الّــلهِ الـــسَّــلاَمُ[1]

والإبدال منه في : ([وَ[2]]

﴿وَٱلْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ ٱلْحَقُّ﴾ .[3]

وفي الكـل[4] بحث[5]، وفي كون الانتقـال قبـل الحذف، أو عنده[6]، أو بعده احتمالات[7]، ولا يلزم خلو العامل منه على الأول، ولا حذف الفاعل على الثالث؛ لأنه تقديري غير مستمر[8].

الفصـــــل السادس

في فوائد لطيفة لم يتضمنها[9] تحرير، وزوائد شريفة لم ينظمها[10] تحرير.

(١) أَلاَ يَا نَخْلَةً مِنْ ذاتِ عِرْقٍ . . . .

نسبه بعض الرواة للأحوص الأنصارى (ت ١٠٥هـ) تقريبا، من قصيدته التي مطلعها :

أأن نادي هديلاً، ذاتَ فَلْجٍ مع الإشراق، في فننٍ حمامُ

ويـروى :

ألا يا نخلة من ذات عـــرق بَرُودالظلشاعكم الســـلام

ولا شاهد فيه على هذه الرواية . و «رحمة» معطوف على الضمير المستتر في الجار والمجرور.

والبيت في الأصول ١/٣٢٦، والجمل للزجاجي ١٤٨، والخصائص ٢/٣٨٦، والأمالي الشجرية ١/١٨٠، وشرح قصيدة كعب ١٧٤، وشرح الكافية ١/٩٣، والخزانة ١/٣٩٩ ـ ٤٠٠.

(٢) ليس في : س .

(٣) من الآية ٨ الأعراف . يعرب «يوم» ظرف لغو منصوب، والحق خبر، ويعرب الظرف خبرا والحق بدل من الضمير المستتر في الظرف.

(٤) إدخال «أل» «على» «كل» فيه ضعف .

(٥) انظر شرح الوافي للدماميني ٤١/ب .

(٦) أي معه .

(٧) انظر حاشية الشنواني على شرح مقدمة الإعراب ١٤٦.

(٨) في حاشية الشنواني على شرح مقدمة الإعراب ١٤٧ : «لأنه أمر اعتباري غير تقديري غير مستمر» وذكر أن كونه معه أولى؛ لأنه لا يلزم عليه شيء.

(٩) في ص : ينظمها.

(١٠) في س : لم ينضمها، وفي ص : لم يفهمها . وهذا بعيد . ولعله أراد أن لم يوردها مجتمعة أحد قبله .

الأولى : في نحو : في الدار زيد أو زيد في الدار مقيما[١] ، بالنصب . الراجح في الأول[٢] : مستقر[٣] . وبالرفع[٤] إما لغو[٥] أو[٦] مستقر حال فيهما[٧] ، أو في الثاني خبر[٨] .

وفي نحو : زيد في الدار مقيما فيها[٩] . بالنصب عند الكوفيين[١٠]، الراجح عند غيرهم[١١]، مستقر[١٢]، والثاني لغو[١٣]. وبالرفع[١٤] : إما مستقر[١٥] كذلك، والثاني لغو[١٦] وإما[١٧] لغو[١٨] والثاني تأكيد .

وفي نحو : فيك زيد راغب[١٩] . الرفع الواجب عند الأكثر، لغو[٢٠]، وبالنصب الجائز عند البعض على معنى : فيك رغبة زيد ، مستقر[٢١] .

---

(١) من كل ما اجتمع فيه مع المبتدأ ظرف واسم صالح للاخبار به عن المبتدأ، يستوى في ذلك ما تقدم فيه الظرف على الاسم وما تأخر.

(٢) يشير إلى أن النصب هو الراجح في المثال الأول.

(٣) لاستقرار الضمير فيه .

(٤) أي رفع الاسم على الخبر به في الحالتين .

(٥) لإلغاء الضمير منه ، ويكون متعلقا بالخبر.

(٦) في س : ومستقر.

(٧) أي في حال رفع الاسم فيهما فالظرف حال .

(٨) أي والراجح في المثال الثاني «زيد في الدار مقيما» رفع الاسم على الخبرية .

(٩) مما كرر فيه الجار والمجرور، سواء تقدم الظرف أم تأخر.

(١٠) يجب عندهم النصب .

(١١) ولا يجب النصب عند غير الكوفيين بل يترجح .

(١٢) وهو خبر المبتدأ .

(١٣) يتعلق بـ «مقيما» .

(١٤) أي رفع الاسم على الخبرية «وهو غير جائز عند الكوفيين» .

(١٥) يكون الظرف الأول متعلقا بحال مقدرة أو خبرا بعد خبر.

(١٦) أي «فيهما» لغو متعلق بـ «مقيما» .

(١٧) في س : أو.

(١٨) أي يكون الأول لغوا، والثاني تأكيد له لغو مثله ، ويتعلقان بالخبر «مقيم» .

(١٩) الفرق بين هذه الصورة وما سبقها أن الظرف في هذه الصورة ناقص غير تام ، أي أنه غير صالح للإخبار به عن المبتدأ ، سواء تقدم المبتدأ أو تأخر.

(٢٠) الظرف متعلق بالخبر.

(٢١) أي أن الظرف هو الخبز. و «راغبا» حال .

وفي نحو: فيك زيد راغبا فيك[1] بالنصب، والثاني لغو[2] ، وبالرفع لغو[3] وتأكيد[4] .

الثانية : إذا تعدد مثنى[5] فأكثر فإما متفقين[6] في اللغوية[7]. والاستقرار من جهة[8] أو من[9] جهتين[10]. وإما مختلفين[11] متعينا أحدهما لأحدهما. أو[12] أو معوّلا على القصد في مايصلح لهما[13]. وأمثلتها قوله تعالى[14]

﴿فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ مِنَ ٱلْمِحْرَابِ[15]﴾.

الثاني[16] : زيد عندك بالباب[17].

: [18] ﴿فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ فِى زِينَتِهِۦ﴾[19]

---

(١) ساقط من : س.

(٢) الظرف الثاني لغو متعلق بالحال «راغبا». أما الظرف الأول فهو الخبر.

(٣) ويرفع كلمة راغب. يكون الظرف الأول لغوا متعلقا براغب، والظرف الثاني تأكيد له.

(٤) انظر فيها تقدم شرح اللمع لابن برهان ١/١٣٣ ـ ١٣٦، والإنصاف ١/٢٥٨ ـ ٢٦٠، والارتشاف ٢/٣٥٥ ـ ٣٥٨ والمساعد ٢/٣١ ـ ٣٤ وشفاء العليل للسلسيلي ٢/٥٣٣ ـ ٥٣٤، وتعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ٣/١٩١٧ ـ ١٩٢٣، والهمع ٤/٣٢ ـ ٣٤.

(٥) أي مكررا.

(٦) نصب خبرا لكان مقدرة.

(٧) أي في كونهما معا لغوين.

(٨) كالخبريـــة.

(٩) ليست في: ص.

(١٠) كالخبرية والحالية.

(١١) أحدهما لغو والأخر مستقر.

(١٢) أحدهما لغو والآخر مستقر.

(١٣) أي يعتمد التعيين على قصد المتكلم.

(١٤) ليس في : ص.

(١٥) من الآية : ١١ مريم. وهما متعلقان بخرج، فهما لغوان، ويصلح الثاني للاستقرار فيعرب حالا.

(١٦) زيادة من : س.

(١٧) خبران، أو أحدهما خبر والآخر حال. فهو في قوة مثالين. فهما مستقران من جهة أو جهتين.

(١٨) قبله في س : الرابع ما تعين الأول. ولعلها زيادة.

(١٩) من الآية ٧٩ القصص، الأول لغو والثاني محتمل للغوية وللاستقرار.

قال في ملكه لإخوته[1] :

﴿لَا تَثۡرِيبَ عَلَيۡكُمُ ٱلۡيَوۡمَۖ﴾[2]

هذا مثال لا يرى مثله[3] عند القوم[4] .

الثالثة : إما أن يختلفا[5] زمانا[6] ومكانا أو يتفقا[7]، ففي الأول يبدأ بأيهما، [ولا يعطف ثانيهما[8]] نحو أكرمتك أمس في الدار. ﴿وَيَوۡمَ حُنَيۡنٍ[9]﴾ : متأوّل[10].

والثاني[11] : إمّا أن يتغايرا حقيقة أو اعتبارا، أو بتداخلا[12]:

ففي الأول[13] يتعاطفان، نحو : يوم الخميس[14] ويوم الجمعة. دون الثاني[15] نحو : صليت خلفك أمام زيد، وفي الثالث[16] يبدأ بأيهما بلا عطف[17] ، فبالأعم المدخول[18]

---

(١) الأول (في ملكه) محتمل للغوية وللاستقرار، والثاني (لاخوته) لغو معمول لقال.

(٢) من الآية ٩٢ يوسف. وكل منهما محتمل للغوية والاستقرار، ويحدد ذلك قصد المتكلم، فأحدهما خبر والثاني معمـول له، الخبر مستقر، ومعموله لغو، وان قدرا خبرا بعد خبر، أو قدر أحدهما خبرا والآخر حالا، فهما مستقرّان من جهة أو من جهتين كما تقدم.

(٣) في ص : لن نرى مثلا له.

(٤) يعنى أن العلماء لم يشيروا إلى حصر هذه الصور. وهي مستفادة من تعليقات العلماء على هذه الأمثلة ونحوها.

(٥) في س : يختلفان. (٦) في س : أو.

(٧) في س : يتفقان.

(٨) في س : والأول.

(٩) ساقط من س. والمراد أن الثاني لا يعطف على الأول على الثاني للاختلاف بينهما.

(١٠) من الآية ٢٥ من سورة التوبة.

(١١) أي : وموطن يوم حنين، أو في أيام مواطن كثيرة، وقيل: ونصركم يوم حنين. أو يراد بالموطن الوقت. انظر الكشـاف ١٨١/٢، والبيان في إعـراب القـرآن ٣٩٦/١، والتبيان ٦٣٩/٢، والبحر ٢٤/٥. وفي حاشية الكشاف : لا مانع من عطف الظرفين المكاني والزماني أحدهما على الآخر.

(١٢) وهو ما اتفق فيه الظرفان في الزمانية أو المكانية.

(١٣) في س : يتداخلان.

(١٤) وهو ما تغاير فيه الزمانان أو المكان حقيقة. وتعاطفا للجامع بينهما، وهو الزمان.

(١٥) وهو ما تغايرا فيه مجازا واعتبارا. ولا يتعاطفان لصدقهما على شيء واحد.

(١٦) وهو ما تداخل فيه الزمانان أو المكانان.

(١٧) لعدم وجود المغايرة المقتضية للعطف، لصدق العام على الخاص.

(١٨) المراد : فإن بدىء بالأعم المدخول فيه.

تلاه ما هو أخص منه وأعم من غيره منتهيا بأخصها بتكرير «في» نحو : في مسجد الجامع ، في الجانب الشرقي ، في نصفه العدني ، في الزاوية اليمنى ، في العام الأول ، في الشهر الثاني ، في الأسبوع الثالث ، في اليوم الرابع . وبالأخص الداخل[1] تلاه الأعم كذلك بتكرير «من» ، أو «في» ، نحو: في الزاوية اليمنى ، من النصف العدني ، من الجانب الشرقي ، من المسجد الجامع ، في اليوم الرابع من الأسبوع الثالث من الشهر الثاني . من العام الأول .

وينحل إلى الإضافي[2] بالبداءة في الأول[3] بالآخر ، وفي الآخر[4] بالأول . وكلها لغو في الأول[5] ، لا الآخر[6] فالأول[7] .

الرابعة : يحتمل نحو : زيد عنك بالباب كونهما خبرين[8] ، أو أحدهما[9] ، والآخر لغو[10] ، أو حال[11] على احتمال في حال[12] . ومثله :
﴿لَا تَثۡرِيبَ عَلَيۡكُمُ ٱلۡيَوۡمَۖ﴾ [13] ، وإن اقْتَصَرَ عَلَى الثاني والثالث الرضيُّ[14] فالقياس لباقيها[15] يقتضي .

---

(١) أي وإن بدىء بالأخص . والمراد: الداخل في غيره .

(٢) أي يحول التركيب إلى تركيب إضافي بإضافة الأول إلى الثاني نحو : مسجد الجامع . وانظر هذه المسألة في شرح الكافية ١ /٢٨٥ ـ ٢٨٨ ، والفوائد الضيائية ٢ /١٩ ـ ٢١ .

(٣) أي في القسم الأول الذي بديء فيه بالعامِّ قبل الخاص .

(٤) أي القسم الآخر الذي بديء فيه بالخاص قبل العام .

(٥) أي فيما اختلف الظرفان فيه زماناً ومكاناً . ولا مانع من جعل الجار والمجرور مستقرا ، يعرب حالا .

(٦) أي فيما اتفقا فيه زمانا أو مكانا ، فليس بلغو.

(٧) من الأقسام الثلاثة المتقدمة ، وهي ماإذا تغايرا حقيقة ، أو اعتبارا ، أو تداخل الزمانان . وليس هذا بلغو.

(٨) فيقدر ولكل منهما متعلق عام .

(٩) أي يكون أحدهما خبرا . ويتعلق بالاستقرار.

(١٠) يتعلق بالأول .

(١١) أي أو يعرب حالا عامله الظرف .

(١٢) في حال من الأحوال المحتملة في مثل هذا التركيب .

(١٣) من الآية : ٩٢ يوسف .

(١٤) انظر شرح الكافية ١ /٢٥٧ ، فقد نقل أن عليكم خبر، واليوم متعلق به ، ويجوز العكس ، واقتصر على ذلك لورود الظرف والجار والمجرور بعد المنفي .

(١٥) في س : لناقليها .

وأما

﴿ لَاعَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ ﴾[1]

فالأول خبرُ «لا»، والثـاني خبر مبتدإٍ مقدر، أي العصمة، لعدم استقامة معناه بتقدير واحد مما ذكرناه[2].

ثم البنـاء[3] للغـوية الثاني يأباه[4] وأمّا : لا مصليا في الجامع في الدار بالنصب فلغـو[5]، ومستقر[6]. لا بالبنا فمستقر ولغو[7]، ومفاد الأول نفي مصل فيه عنها[8]. والثاني نفي مصل عنه[9].

(١) من الآية : ٤٣ هـود.

(٢) من الأوجه الخمسة المتقدمة، وهذه الأوجه تجوز مع المبتدأ الجامد والمصدر، ولا تجوز مع المشتق. انظر شرح الكافية ١/٢٥٧.

(٣) أي بناء عاصم.

(٤) أي بناءُ عاصم يأتىَ لغويةَ، الثاني وهو «من أمر الله»؛ لأنه لو كان لغوا متعلقا بـ «عاصم» لا نتصب «عاصم» لأنه يكون شبيها بالمضاف.

(٥) أي الجار والمجرور الأول «في الدار» لغو لتعلقه بـ «مصليا» وانتصب «مصلبا» لأنه عمل فيها بعده فصار شبيها بالمضاف.

(٦) أمّا في الجامع فمستَقَر متعلق بالخبر.

(٧) ولو كان «مصليا» مبنيا لصار «في الدار» مستقرا وهو الخبر، وما بعدهخ لغو متعلق به. وصورته: (لا مصلىَ في الجامع في الدار) ببناء كلمة «مصلى».

(٨) أي نفي وجود المصلي في الجامع عن الدار.

(٩) أي نفي وجود المصلي في الدار عن الجامع فيها إذا بنينا كلمة «مصليا».

المقصـد الثاني في الانقسـام

ينقسم[1] ستة باعتبارات إلى أقسام :[2] :

الأول : إلى معـرب ومبنيٍّ مطلقـين[3]، وهـو كثير. ومشروطـين[4]، أو لهما: بالإضافة[5]، أو عدم نيتها[6]، نحو قَبْل وبعد، وغيرهما[7] مما يقطع[8]. وثانيهما[9]: بها إلى الجملة[10]، نحو : يوم وساعة. أو بنيتها[11]، نحو : قَبْل وبعد.

الثـاني[12] إلى لازم الإضـافة، وهو : حيث، وإذْ، وإذا، ولدن، ولدى، وعند والجهات الست، وما شابهها[13] من الظروف النسبية[14]. وغالب[15]، وهو نحو : قبل وبعد. ولا أيهما[16]، وهو ما عداهما.

---

(١) الضمير يعود إلى الظرف.

(٢) في الحاشية : ستة منصوب على المصدرية، أي ينقسم ستة انقسامات باعتبارات ستة.

(٣) أي بدون شروط.

(٤) أي وإلى معرب ومبني بشروط.

(٥) أي المعرب بشرط الإضافة.

(٦) أي يقطع عن الإضافة ولا ينوى المضاف إليه لا لفظا ولا معنى، وهذا معرب منون. فإن نوي لفظها أعرب الظرف من غير تنوين، كما لو كان مضافا.

(٧) من ذلك أسماء الجهات الست وألفاظ مسموعة، وهي الغايات.

(٨) عن الإضافة لفظا ومعنى، أو ينوى لفظ المضاف إليه، وهذا معرب. كما تقدم.

(٩) وهو المبني من الظروف.

(١٠) أى مشروط بناؤه باضافته إلى الجملة.

(١١) أي ومن الظروف ما يبنى لقطعه عهن الإضافة ونية المعنى دون اللفظ . انظر في هذا شرح الكافية ٢/١٠١ ـ ١٠٣، وأوضح المسالك ١/٤٣٣ ـ ٤٣٦.

(١٢) التقسيم الثاني بالنسبة إلى لزوم الظرف الإضافة، وعدمها. وهو أقسام ثلاثة.

(١٣) في س : وما شابهها.

(١٤) هي مالا يتم معناها إلا بما تنسب إليه أي تضاف إليه، وهي ما يطلق عليه الغايات، وهي من الغالب. انظر شرح الكافية ٢/١٠٢ ـ.

(١٥) أي ما يغلب وروده مضافا.

(١٦) هذا هو النوع الثالث بالنسبة لإضافة الظرف، وهو ما تستوي فيه الإضافة وعدمها.

ثم الإضافة[1] إما إلى جملة هو ظرف مصدرها[2]، أو غيرها[3]. الأول: إما واجب الإضافة إليها مكانا، وهو حيث، أو زمانا، وهو إذ وإذا، وإما جائز، وهو المضاف من غيرها[4] إلى فعلية وهو الأكثر، نحو: ﴿ هَٰذَا يَوْمُ لَا يَنطِقُونَ ﴾[5] أو [6] اسمية مفيدة للزمان، نحو: ﴿ يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يُفْتَنُونَ ﴾[7] و: حَينَ الحجاجُ أميرٌ.

والثاني: إما إلى مفرد أو [جملة[8]] مصدرة بحرف مصدري، نحو: ﴿ مِن قَبْلِ أَن[9] ﴾ و ﴿ مِّنۢ بَعْدِ مَا[10] ﴾.

وحكم المصدر القائم مقام الزمان حكمه في الإضافة إلى الفعلية[11]، نحو: انتظرني[12] ريث[13] أخرج. أي مدة بُطْءِ[14] خروجي، أي إلى[15] أن أخرج. وأجري

---

(1) أي إضافة الظروف المتقدمة.

(2) أي أن الظرف في المعنى هو ظرف مصدر الجملة ليتّحِدّ الزمانان. والإضافة للجملة على خلاف الأصل، والإضافة في الحقيقة إلى المصدر الذي تضمنته الجملة.

(3) أي تكون الإضافة إما إلى مفرد، وإما إلى جملة ليس المضاف ظرف مصدرها. انظر في هذا شرح الكافية ٢/١٠٣.

(4) أي من غير الثلاثة المتقدمة «حيث وإذ وإذا».

(5) الآية ٣٥ المرسلات.

(6) في س: واسمية.

(7) الآية: ١٣ الذاريات.

(8) ساقطة من ص.

(9) في عدد من الآيات، منها الآية ٢٣٧ البقرة.

(10) في س: ومن بعدها. والتمثيل من الآية: ١٤٥ البقرة وغيرها.

(11) انظر شرح الكافية ٢/١٠٣ ـ ١٠٤. (12) في س: انظرني.

(13) مصدر: راث يريث: إذا أبطأ، وتُعامل معاملة أسماء الزمان في الإضافة إلى الجملة كقول الشاعر:

خليليّ رفقا ريث أقضي لبانة ... من العَرَصَات المُذْكِرات عهودا

وقول أعشى باهلة:

لا يصعب الأمر إلا ريث يركبه ... وكلّ أمر سوى الفحشاء يأتمر

وبعضهم يرى أن الفعل بعد ريث على إضمار أن. انظر شرح الكافية الشافية ٢/٩٤٦ و٩٤٨، واللسان (ريث)، والمغني ٥٥١.

(14) في س، ص: بطو، وفي شرح الكافية ٢/١٠٤ والأصل: زمان ريث خروجي، أي مدة أن يبطىء خروجي، ... والمعنى: إلى أن أخرج». (15) في س: إذ.

مجراه آية. بمعنى علامة. نحو:

بآيةِ تُقدمونَ الخيلَ شُعُثًا ... ... [1]

والأغلب تصديرهما بالمصدري[2]، نحو:

... ... بآية ما تحبون الطعاما[3]

وانتظر ريثما أخرج.

قيل[4]: والمضاف إلى الجملة معرفة، نحو: جئتك يوم قدم زيد الحا[رِّ[5]] ونُظِرَ بأنه[6] غير مسموع[7]. ولا مطرد[8] في: يوم قدم رجل[9]. قلت: بناء على اشتراط السماع في هذه[10] الأمثال، والتعريف محمول[11] على خصوص المثال[12].

---

(1) ... ... كأن على سنابكها مداما

نسب هذا البيت في الكتاب ٣/١١٨ للأعشى، وليس في ديوانه. ويروى: يُقدمون. والبيت في المفصل ٩٨، وشرحه ٣/١٨، وشرح الكافية ٢/١٠٤ وشرح الكافية الشافية ٢/٩٤٧، والمغني ٥٤٩.

(٢) أي بالحرف المصدري. و (ما) مصدرية عند ابن جني. وزائدة عند سيبويه. انظر الكتاب ٣/١١٨، وشرح الكافية الشافية ٢/٩٤٨، والمغني ٥٤٩، والمساعد ٢/٣٥٥ ـ ٣٥٦.

(٣) ألا من مبلغ عني تميما ... ...

وفي س، ص: الطعام. والبيت ليزيد بن عمرو بن الصعق، يعيّر تميما بحب الطعام. ويروى: تحبون. و «ا» زائدة. وجَعَلَ ذلك آية يعرفون بها، لتحريق عمرو بن هند لهم... والبيت في الكتاب ٣/١١٨، والمفصل ٩٨، وشرحه ٣/١٨، وشرح الكافية ٢/١٠٤ وشرح الكافية الشافية ٢/٩٤٧.

(٤) في س: وقيل.

(٥) ساقط من س. والجار صفة ليوم. ونسب هذا الرأي للزجاج في الحاشية.

(٦) في س: بايه. أشار بذلك إلى عبارة الرضى الآتية قريبا.

(٧) انظر شرح الكافية ٢/١٠٥.

(٨) في س: مطرود.

(٩) قال الرضى ٢/١٠٥: «ومع عدم سماعه ينبغي أن لا يتعرف المضاف إذا كان الفاعل في الفعلية، والمبتدأ في الاسمية نكرة».

(١٠) في س: هذي.

(١١) في س: مخصوص.

(١٢) فإذا كان المسند إليه معرفة فالظرف المضاف للجملة معرفة.

فائدة : قال الرضى[1] : لا يحتاج في الإضافة إلى ما هو ظرفه إلى ربط[2] الضمير، فلا يقال: يوم جاءك [فيه زيد[3]] لكفاية ربطها[4]. قيل[5] : إلا نادرا، كقوله :

مَضَتْ سَنَةٌ[6] لعامَ وُلِدْتُ فِيهِ ... ...[7]

وفيه بحث[8].

اتنبيه : من المشكل إضافة الزمان إلى إذ في : يومئذ[9]، وحينئذ[10].

فقيل: مضاف إلى إذ. كشجر الأراك[11]. والتنوين للتعويض مما[12] أضيف إليه[13]، والكسر لا لتقاء الساكنين[14]، وقيل : للإضافة[15] لإعرابها. ورد بأنه لا وجه له[16] وقيل: مضاف إلى الجملة وإذ بدل منه ليلحق به التنوين عن المحذوف وفي تمام

(1) ليس هذا نص عبارة الرضى في شرح الكافية ٢/١٠٦، وعلل الرضى امتناع عود ضمير من الجملة إلى الظرف المضاف للجملة يكون المضاف ظرفا للمصدر الذي تضمنته الجملة. وذلك لأن الربط الذي يطلب حصوله من مثل هذا الضمير حصل باضافة الظرف إلى الجملة، وجعله ظرفا لمضمونها.

(2) في بيص : رابط. (3) ليس في س.

(4) أي للاكتفاء بربط الجملة، لأن الظرف للمصدر الذي تضمنته الجملة.

(5) قاله ابن مالك. انظر التسهيل ١٥٩، والمساعد ٢/٣٦٠.

(6) سنة هكذا هنا، وفي المغني. وفي الديوان وسائر المصادر: مائة. وهو الصواب.

(7) ... ... وعشر بعد ذاك وحجتان

البيت للنابغة الجعدي. شعره ١٦١، وطبقات فحول الشعراء ١/١٢٤، والأغاني ٤/١٢٨، والشعر والشعراء ١/٣٠٠، والمغني ٧٧٢.

(8) انظر المغني ٧٧٢، والمساعد ٢/٣٦٠ - ٣٦١، والهمع ٣/٢٣٣ - ٢٣٤.

(9) من ذلك قوله تعالى :

﴿وانشقت السماء فهي يومئذ واهية﴾ ١٦ الحاقة.

(10) من ذلك قوله تعالى : ﴿وأنتم حينئذ تنظرون﴾ ٨٤ الواقعة.

(11) فهو من إضافة الأعم إلى الأخص، وليس من اضافة أحد المترادفين إلى الآخر كما يرى ابن مالك. انظر تعليق الفرائد ٣/١٥٤٨، والتصريح ١/٣٥.

(12) في ص: عما. (13) أي تنوين إذ عوض عن الجملة التي أضيفت إليها إذ.

(14) إذ. مبني على السكون، وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين، وبناؤه في هذه الحالة مصاحب له.

(15) ذهب الأخفش إلى أن الكسرة حركة اعراب، فإذ في هذه الحالة مجرور بإضافة الظرف إليه، وعلامة جره الكسرة. انظر التسهيل ٩٢، وشرح الكافية ٢/١٠٦، والمساعد ١/٥٠٠.

(16) مع قيام علة البناء، وهو وضعه على حرفين، وورده مفتوحا ومكسورا من غير إضافة انظر المغني ١١٩، والمساعد ١/٥٠٠.

تحقيقه بسط[1].

الثالث : إلى ممنوع الصرف للعلمية[2] مع التأنيث، وهو : غدوة، وعشية المعين. أو العدل، كسجر[3]، ومصروف، وهو كثير معروف.

الرابع : إلى زمان، فيقبل[4] تقدير «في» مطلقا[5]. ومكان، لا يقبل منه إلّا[6] المبهم. وهو : الجهات الست و ما أشبهها غالبا مما استبهم[7] وما ألحق به، من نحو الفرسخ والبريد[8]، وكل مشتق مما فيه معنى الاستقرار معمول لما اشتق من ذلك، كجلست مجلسك[9]، ﴿ وَاقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ ﴾[10]، ولفظ مكان منصوبا بذلك[11]، وما بعد نحو دخلت[12]، ويجر ما سوى ذلك.

وأما نحو : زنة الجبل، وقدر كذا، ومقدار[13]، فالأظهر أنها صفات مصادر

---

(١) بسطه الرضى في شرح الكافية ٢/١٠٥ ـ ١٠٦، وانظر تعليق الفرائد ٣/١٥٥٢، والتصريح ١/٣٥، ٢/٣٩، والهمع ٣/١٧٤ ـ ١٧٥.

(٢) العلمية هنا جنسية، فهي أعلام أجناس.

(٣) في س : كشجر. وهو خطأ. وهو معدول عن السحر. انظر في ذلك ما ينصرف ومالا ينصرف للزجاج ٩٨ ـ ٩٩.

(٤) في س : فقيل.

(٥) أي مبهما كان كالوقت والحين، أو مختصا كالساعة واليوم.

(٦) في س : ولا.

(٧) نحو : عند، ولدي، ووسط، وبين، وحذاة وازاء. وقد اختلف في تفسير المبهم. انظر شرح الكافية ١/١٨٤ ـ ١٨٥.

(٨) من المقادير الممسوحة.

(٩) انظر شرح الكافية ١/١٨٤ ـ ١٨٥، ولا يكون هذا النوع ظرفا قياسيا إلا اذا كان عامله موفقا له في لاشتقاق. والفرسخ ثلاثة آلاف باع، والبريد اثنا عشر ألف باع.

(١٠) من الآية ٥ التوبة، وأوردها هنا كالرضى ١/١٨٥ تبعا للزجاج، وقيل : انه على تقدير على. انظر معاني القرآن واعرابه للزجاج ٢/٤٣٠ ـ ٤٣١، والتبيان للعكبري ٢/٦٣٥.

(١١) أي منصوبا على الظرفية. ليخرج بذلك نحو: مكانك مكان مبارك.

(١٢) من الظروف المختصة الواقعة بعد دخلت وسكنت ونزلت. وفيها خلاف. انظر شرح ابن عقيل ١/٤٩٥.

(١٣) ليست في س.

محذوفة[١]. وقد شذ: هو مني مزجر الكلب، ومناط الثريا[٢]. لكنه كثير.[٣] ونحو: ذهبت الشام قليل[٤].

تنبيه: كثير مما يقبل النصب يجر بفي أو الباء بمعناها[٥]، نحو:

﴿فِىٓ أَيَّامٍ مَّعْلُومَٰتٍ﴾[٦] و ﴿مَّعْدُودَٰتٍ﴾[٧]

و ﴿وَسَكَنتُمْ فِى مَسَٰكِنِ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ﴾[٨]،

أو بمن بمعناها، نحو: ﴿مِن قَبْلِهِم﴾[٩] و ﴿مِنۢ بَعْدِهِم﴾[١٠].

ولا يقال: في عندك، ولا في قبلك[١١].

ويتفقان[١٢] في الصلاحية لِلَّغْوِيَّة، والاستقرار، ويفترقان في الصلوح للإخبار، فلا يخبر بالزمان عن الأعيان إلا متحددة كالليلة والهلال[١٣]، أو معلوما إضافة معنى إليها

---

(١) أي أنها انتصبت لنيابتها عن مصادر محذوفة، وهذه المصادر المحذوفة منتصبة كذلك لنيابتها عن ظروف مكان محذوفة، والتقدير: مكان قدر زنة الجبل.
انظر الارتشاف ٢/٢٥٢، والفرائد الجديدة ١/٣٨٣ - ٣٨٥.

(٢) انظر شرح الكافية ١/١٨٦، وارتشاف الضرب ٢/٢٥٥، وأوضح المسالك ١/٣٢٥.

(٣) إلى درجة أنه يكاد يلحق بالقياسي كما ذكر الرضى ١/١٨٦، وقاس عليه الكسائي. انظر الارتشاف ٢/٢٥٦ وشرح ابن عقيل ١/٤٩٤.

(٤) وهو شاذ، وفيه بحث. انظر شرح الكافية ١/١٨٦، والارتشاف ٢/٢٥٣، وشرح ابن عقيل ١/٤٩٥.

(٥) كقوله تعالى: ﴿إنّا أرسلنا عليهم حاصبا إلا آل لوط نجيناهم بسحر﴾ ٣٤ القمر.

(٦) من الآية ٢٨ الحج.

(٧) يشير إلى قوله تعالى: ﴿واذكروا الله في أيامٍ معدوداتٍ﴾ من ٢٠٣ البقرة.

(٨) من الآية ٤٥ إبراهيم.

(٩) من ذلك قوله تعالى: ﴿كذلك قال الذين من قبلهم مثل قولهم﴾ ١١٨ البقرة. وهذا كثير في القرآن.

(١٠) من ذلك قوله تعالى: ﴿ولو شاء الله ما اقتتل الذين من بعدهم﴾ ٢٥٣ البقرة. وهذا كثير في القرآن.

(١١) فلا تستعمل إلا ظرفاً أو مجرورة بمن. انظر شرح الكافية ١/١٨٧، والارتشاف ٢/٢٤٦، وأوضح المسالك ١/٣٢٦، وشرح ابن عقيل ١/٤٩٨.

(١٢) ظرف الزمان وظرف المكان.

(١٣) وذلك لشبه العين المعنى في حدوثه وقتا دون وقت، وقيل هذا على تقدير: طلوع الهلال. انظر توضيح المقاصد ١/٣٨١.

كاليوم خمر[1]، أو عامة وهو خاص، نحو: لا كوكب الليلة[2].

أو مسئول به عنه، نحو: في أي ليلة لا كوكب[3]. وأما عن المعاني[4] الحادثة فيصح. فإن كان مستغرقا[5] بها، أو أكثره وهو نكرة فمرفوع غالبا، كالصوم يوم، والسير شهر[6]، وهو في أكثره[7]، وجاز النصب والجر بفي. أو معرفة فالثلاثة، والنصب أرجح[8].

وقال الكوفيون: لا ينجر فيهما[9]؛ لإفادته التبعيض[10]، ولا يفيده[11] فإن لم يستغرق[12] فالأخيران[13] أغلب وفاقا، فإن قيل:

﴿ ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ ﴾[14]

أجيب بالمبالغة للتأكيد في الأمر به[15] أو بتقدير أشهر الحج[16].

---

(١) . . . . . . وغدا أمر. قاله امرؤ القيس لما بلغه مقتل أبيه.

(٢) فالكوكب عام، لأنه نكرة في سياق النفي، والزمان خاص، ومثله قوله تعالى: ﴿لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ﴾.

(٣) انظر التسهيل ٤٩، وشرح الكافية الشافية ١/٣٥١، شرح الكافية ١/٩٤، والارتشاف ٢/٥٥ ـ ٥٦، والمساعد ١/٢٣٧ ـ ٢٣٨.

(٤) أي وأما الاخبار بالزمان عن المعاني الحادثة فيصح.

(٥) أي فإن كان الزمان مستغرقا بالمعاني، أو كان أكثره مستغرقا بها. . .

(٦) من ذلك قوله تعالى:

﴿وحمله وفصاله ثلاثون شهرا﴾ ١٥ الأحقاف.

وقوله: ﴿الحج أشهر معلومات﴾ ١٩٧ البقرة.

(٧) أي والسير في أكثره.

(٨) انظر التشهيل ٥٠، وشرح الكافية ١/٩٤ ـ ٩٥، والارتشاف ٢/٥٦ ـ ٥٧، والمساعد ١/٢٣٨ ـ ٢٣٩.

(٩) أي في حالتي التعريف والتنكير.

(١٠) أي الافادة الجر يفي التبعيض، في حين أنه مقصود به الاستغراق. ومرد هذا زعمهم أن في ترد للتبعيض.

(١١) أي وليس كما زعم بعض الكوفيين فإن حرف الجر في موضوع للظرفية بحسب الواقع في مصحوبها.

(١٢) أي فإن لم يستغرق الزمان بالمعاني، أي وقع الفعل لا في أكثر الزمان. نكرة كان الزمان أو معرفة.

(١٣) هما النصب والجر. انظر شرح الكافية ١/٩٥، والمساعد ١/٢٣٩.

(١٤) من الآية ١٩٧ البقرة.

(١٥) حتى كأن أفعال الحج مستغرقة لجميع الأشهر الثلاثة،

(١٦) فيكون على تقدير مضاف محذوف، فيكون أخبر بظرف عن ظرف أي أشهر الحج معلومات.

وأما بالمكان فعنها[1] مطلقا. وهو إما غير منصرف، كزيد عندك، فالرفع ممتنع، أو متصرف معرفة كخلفك[2]، فمرجوح، أو نكرة، نحو: أنت مني مكان قريبَ فراجح، أي مكانك مني[3]. أو ذو[4] مكان[5]. أو متصرف مؤقت[6] مخبر به عن العين لتقدير المسافة فلازم. والزمان في الأخير مثله. نحو: داركِ مني فرسخ[7]، ومنزلك مني ليلة[8]، أي ذات مسافة فرسخ، أو ذو مسافة سرى[9] ليلة[10].

وأما داري خلف دارك فرسخين بالنصف فتمييز[11]، أي تباعدت[12]، أو مصدر كدنوت أنملة[13]، وبالرفع خبر، وما قبله ظرفه، أو كل[14] منهما خبر، ويجوز: من خلف دارك[15]، والعمل بحاله[16] في الأصح[17].

---

(١) أي: أما الاخبار بالمكان فإنه يقع عن المعاني والأعيان سواء كان المخبر عنه اسم مكان أم لا.

(٢) أي زيد خلفك، وبيتي أمامك.

(٣) فهو على تقدير مضاف.

(٤) أي: أنت مني ذو مكان... وهو هنا على حذف مضاف بعد مضاف في س: ذوا.

(٥) أي: أنت مني ذو مكان.

(٦) مؤقت أي محدود.

(٧) مثال للمكان.

(٨) مثال للزمان.

(٩) في ص: فترى.

(١٠) انظر التسهيل ٤٩، وشرح الكافية ١/٩٥، والمساعد ١/٢٣٩ - ١٤٠.

(١١) وحال عند المبرد من الضمير في الخبر، أي ذات مسافة فرسخين.

(١٢) فهو على هذا تمييز نسبة.

(١٣) أي دانوا أنملة، والخبر هو خلف. انظر شرح الكافية ١/٩٦.

(١٤) في س: كلا. وفي ص: كلاهما. أي خبر بعد خبر.

(١٥) أي يجوز دخول من على خلف. فدخولها وخروجها سواء.

(١٦) فينتصب فرسخين تمييزا أو حالا أو على المصدرية، ويرتفع خبرا على ما سبق.

(١٧) ومقابل الأصح وجوب ارتفاعه خبرا. انظر شرح الكافية ١/٩٦.

وأما أنت مني ـ أي من أشياعي ـ فرسخين[1] فمنصوب أي ذوي[2] فرسخين. أو ماسرنا فرسخين.[3] .

وإذا أخبرت باليوم عن الجمعة[4] والسبت فرفعه أولى[5]، وجاز النصب لملاحظة معنى الاجتماع أو السكون[6]، اليوم العيد والفطر[7]، وعن باقيها[8] تعين[9]، خلافا للفراء[10] وهشام[11].

وقد يقام المصدر مقام الزمان بإضمار المضاف[12]، وقيل: لا. نحو[13]: انتظرني جزر جزورين، أي مثل زمان. وآتيك خفوق النجم، ومقدم الحاج، بمعنى القدوم، أي

(١) وذلك إذا كان الظرف لافادة تحديد المسافة المعنوية. وقوله: أي من أشياعي. يعني أنه من أتباعه، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فمن تبعني فإنه مني﴾ وقوله صلى الله عليه وسلم: «سلمان منا» وقوله: «من غشنا فليس منا».

(٢) يريد أنه حال، والتقدير حال كوننا ذوي سير فرسخين.

(٣) يريد أنه يعرب ظرفا أيضا أي في فرسخين. و (ما) مصدرية ظرفية. انظر شرح الكافية ١/٩٦، والمساعد ١/٢٤٠.

(٤) في س: عن اليوم بالجمعة.

(٥) في س: أولا. وكان رفعه أولى لغلبة الجمعة والسبت في معنى اليومين.

(٦) معنى الاجتماع في الجمعة، والسكون والقطع في السبت، فهما في الأصل مصدران.

(٧) لغلبتها على اليومين، وهما كسابقتيها يتضمنان عملا هو العود، والافطار.

(٨) أي إذا أخبرت باليوم عن بقية أيام الأسبوع كالأحد والاثنين.

(٩) في س: بمعين. ويتعين الرفع، لأن الأحد وبقية أيام الأسبوع بمعنى اليوم، ولا يكون اليوم ظرفا لنفسه.

(١٠) الفراء: هو أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبدالله بن منصور الديلمي أخذ عن يونس والكسائي (ت ٢٠٧هـ) انظر مراتب النحويين ١٣٩ ـ ١٤١، وطبقات النحويين واللغويين ١٣١ ـ ١٣٢.
أما هشام، فهو هشام بن معاوية الضرير أبو عبدالله النحوي الكوفي من أعيان أصحاب الكسائي (ت ٢٠٩هـ)، انظر الفهرست ٧٠، ومعجم الأدباء ١٩/ ٣٩٢.

(١١) فإنهما يؤولان اليوم بـ الآن. كقولك أنا اليوم أفعل كذا وكذا أي الآن انظر شرح الكافية ١/٩٦ والمساعد ١/٢٤٠ ـ ٢٤١.

(١٢) فيقوم المضاف إليه (المصدر) مقام المضاف (الزمن) بعد حذف المضاف

(١٣) في س: وقيل لا يجوز. والذي قال: لا هو الفارسي الذي يرى أن المصدر يقوم مقام الزمان من غير اضمار. انظر شرح الكافية ٢/١٩٠.

وقته[1]، كالمكان في نحو: مشيت غلوة سهم. ورمية سهم، و «أقطعه حُضْر فرسه[2]». أي مسافة كل.

وربما أقيم العين مقام المصدر المذكور، نحو: لا آتيك السمر والقمر[3]، أي مدة طلوعه، قيل: ومنه:

بَاكَرْتُ حَاجَتَها الدَّجَاجَ بِسُحْرَةٍ ... ...[4]

الخامس: إلى متصرف[5]، وهو مالا يلزم النصب والجر [بمن[6]] وغير متصرف، وهو ما لزمهما[7]، ومنه أكثر الظروف المبنية، كإذ، وإذا. وحيث، ومتى، وصباح ومساء[8] ويوم [يوم[9]]. وربما تصرف حيث وإذ[10] ومتى، ومنه: بُعيدات بين[11].

---

(١) من ذلك قوله تعالى: ﴿ومن الليل فسبحه وإدبار النجوم﴾ ٤٩ الطور. أي وقت ادبارها.

(٢) من حديث ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم أقطع الزبير حضر فرسه. حضر بضم الحاء وسكون الضاد: أي قدر ما تعدو عدوة واحدة، وهو على حذف مضاف أي قدر حضر فرسه.
ويرى بعضهم أن الحضر اسم وليس مقدار. سنن أبي داود ٣/١٧٧ - ١٧٨، وشرح الكافية ١/١٩٠، واللسان ٤/٢٠١.

(٣) أي مادام الناس يسمرون في ليلة قمراء، أي دوامها. والسمر الظلمة، والأصل اجتماعهم يسمرون في الظلمة، ثم سموا الظلمة سمرا لكثرة الاستعمال. اللسان ٤/٣٧٧.

(٤) ... ... لأُعَلَّ مِنْهَا حِينَ هَبَّ نِيامُها
البيت للبيد بن ربيعة العامري من معلقته.
ويروي بادرت لذتها أن يهب نيامها. ورواية الديوان: بادرت حاجتها. والمراد بحاجتها أي: حاجتي لها. والمراد بالدجاج الديكة. وسُحرة بالضم: السحر الأعلى. وانتصب الدجاج على تقدير: وقت صباح الدجاج. انظر شرح ديوان لبيد ٣١٥، والمعاني الكبير ١/٤٥٣، وشرح القصائد السبع ٥٧٧، وشرح القصائد التسع ١/٤٢٢.

(٥) أي ينقسم الظرف .....

(٦) ليست في س.

(٧) أي ما لزم أحدهما.

(٨) في س: ومساء.

(٩) ساقط من س.

(١٠) انظر شرح الكافية ١/١٨٧.

(١١) بعيدات: جمع بعد مصغرا، وبين بمعنى فراق. والمعنى: مرارا قريبا بعضها من بعض. انظر المساعد ١/٣٩٣.

وذات مرة، وذات يوم، وذات ليلة، وأخوات لها[1]، وذا صباح وذا مساء، وذا صبوح، وذا غبوق[2]. وأما قوله:

عَزَمْتُ عَلَى إِقَامَةِ ذِي صَبَاحٍ ....[3]

فخثعمية[4].

ولا يقال: ذات شهر، وذات سنة.

ومنه نحو: غدوة، وبكرة، وضحى، وضحوة، وبكر[5]، وسحر [وسحير[6]] وعشية وعتمة، وصباح ومساء[7] وليل ونهار[8] معينات بالعناية[9]، وفي الأولين[10] علمية الجنس المحققة، وفي سحر علمية الشخص المقدرة[11] فتمنع الصرف[12]، لا في الباقي؛ لا نصراف ضحوة وعتمة وعشية في الأَشْهَرِ. فإن لم تعين انصرفت[13] فيدخلها لام التعريف[14].

---

(١) كذات الغداة، وذات العشاء، وذات الزمين، وذات العويم. انظر شرح الكافية ١/١٨٧.

(٢) في س: عنوق. والأربعة الأخيرة بغير تاء، ولا يقاس على هذه الأوقات، وخثعم لا تلزم هذه الألفاظ الظرفية. انظر شرح الكافية ١/١٨٧.

(٣) .... لشيء مّا يسوّد من يسود

البيت لأنس بن مدركة الخثعمي، شاعر جاهلي.

ويروى: لأمر مّا. وقد استشهد به سيبويه على خروج ذي صباح عن الظرفية وجره بالإضافة. الكتاب ١/٢٢٧، والمقتضب ٤/٣٤٥، والأمالي الشجرية ١/١٨٦، وشرح الكافية ١/١٨٧.

(٤) انظر الكتاب ١/٢٢٦.

(٥) بكر: بفتح الباء والكاف بمعنى بكرة. انظر اللسان ٤/٧٦.

(٦) ساقط من ص.

(٧) في س و ص: صباحا ومساء.

(٨) في س وليلا ونهارا. انظر ذلك في الكتاب ١/٢٢٢ - ٢٢٧، والمقتضب ٤/ ٣٣٣ - ٣٣٤.

(٩) أي بعناية المتكلم وارادته، لا بالعلمية ولا بأل.

(١٠) هما غدوة وبكرة، وهما من أعلام الأجناس.

(١١) في س: المقدر.

(١٢) انظر شرح الكافية ١/١٨٨.

(١٣) في س: تصرفت. وانظر المقتصد في شرح الإيضاح ١/٦٣٧.

(١٤) انظر الكتاب ١/٢٢٦، وما ينصرف ومالا ينصرف ٩٨ - ٩٩، وشرح المفصل ٢/٤٢ - ٤٣، وشرح الكافية ١/١٨٨ - ١٨٩، والمساعد ١/٤٩٢ - ٤٩٣.

ومنها : فوق وتحت ولدى ومع وبين بين وحول وأخواته[1]، ومكان بمعنى : بدل - لا يمين وشمال[2] - وذات اليمين وذات الشمال[3]، ولفظة : بين - غير مركب - فكثير[4] التصرف. وما بقي من الجهات فمتوسط[5].

وأما وسط بالتحريك فمتصرف[6] لا بالسكون فنادر [كدون[7]] بمعنى قدام لا بمعنى أسفل فيتصرف، أو بمعنى «غير» فلا[8].

ومنها - عند سيبويه[9] - صفة زمان أقيمت مقامه كقديما وحديثا[10] [إلا مليا[11]] وقريبا فلا يلزم[12]، وَعَدَّ منها «عند» قومٌ، ولبعضهم فيه نظر. ووافقه تعبير ابن هشام[13].

وقد يتوسع في الظرف فيجعل مفعولا به متصلا ضميره بالفعل، ولو لازما[14]، أو متعديا إلى اثنين لا ثلاثة[15]، نحو : يوم الجمعة صمته، أو علمته زيدا قائما، ويضاف إليه المصدر، نحو : (مَكْرُ ٱلَّيْلِ[16])، أو الصفة، كـ :

(١) وهي حَوَالَى وحَوْلَيْ وأحْوال. يقال قعدوا حولَ وحَوَالَيْه وحَوْلَيْه وأحوالَه وحَوَلَيْه تثنية حَوال، وحوال جمع حول، وحَوْليه تثنية حول. انظر تهذيب اللغة ٥/٢٤١.

(٢) فهما كثيرتا التصرف. انظر شرح الكافية ١/١٨٩.

(٣) ذات : مؤنث (ذو) بمعنى صاحب. وانظر الحكم في المساعد ١/٤٩٥.

(٤) في س : فكثرت. وانظر شرح الكافية ١/١٨٩.

(٥) في س : متوسط. والمراد أنه متوسط التصرف.

(٦) وسط بسكون السين ظرف نادر التصرف، وبفتح السين اسم متصرف. انظر شرح الكافية ١/١٨٩، والخزانة ٣/٩٢ - ٩٤.

(٧) ساقط من : س. وعلق بالحاشية من دون إشارة.

(٨) انظر شرح الكافية ١/١٨٩، والمساعد ١/٥٢٤ - ٥٢٨.

(٩) في س : تقديم وتأخير مخل فيما بين المعقوفتين.

(١٠) الكتاب ١/٢٢٧.

(١١) ساقط من س.

(١٢) أي فلا تلزم الظرفية مليا وقريبا. انظر الكتاب ١/٢٢٧ - ٢٢٨.

(١٣) قال في المغني ٢٠٧ : ولا تقع إلا ظرفا أو مجرورة بمن. وانظر في عدم تصرف «عند» المقتضب ٤/٣٣٩ - ٣٤٠.

(١٤) أي ولو كان الفعل لازما. فيكون ينصب الظرف كالمتعدي لواحد.

(١٥) أي لا متعديا إلى ثلاثة، لأنه يصير كالمتعدي لأربعة، وليس للعرب فعل متعد إلى أربعة. وأجاز ذلك الأخفش. انظر شرح الكافية ١/١٩٠، وانظر التوسع في الظرف أيضا في المقتضب ٤/٣٣٠ - ٣٣٢.

(١٦) من الآية ٣٣ سبأ.

*[يَا][1] سَارِقَ اللَّيْلَةَ [أَهْلَ الدَّارِ][2] *

السادس : إلى مايصح جوابا لكم[3] ، وجوابا لمتى .

فالأول : المعدود معرفة أو نكرة، فيستغرق الظروف إن أمكن[4] ، نحو: سرت شهرا، أو شهر رمضان، أي ليلا ونهارا، إلا للمبالغة[5] ، وإلا[6] فما أمكن، نحو: صمت أو سريت شهرا[7] .

والثاني : المختص[8] وإن لم يكن معدودا ولا معرفة، كيوم الجمعة، ويوما قدم فيه زيد، فما اقتضى الاستغراق فللجميع، أو عدمه فللبعض، أَوْلا[9]، أيهما احتمل، كيوم الجمعة[10]، في: متى صمت، أو خرجت[11]، أو سرت[12]؟. فاجتمعا في نحو: [العشر الأولى من كذا[13]، وافترقا في نحو[14]] : ثلاثة أيام[15]، ويوم الجمعة[16].

---

(١) لعلها سقطت سهوا.

(٢) ساقط من : ص. هو بإضافة الوصف إلى الليلة، وبعضهم ينصب الليلة ويجر الأهل. انظر الكتاب ١/١٧٥ - ١٧٦، ومعاني القرآن للفراء ٢/٨٠، وأمالي ابن الشجري ٢/٢٥٠.

(٣) أي من أقسام الظرف ما يصحه وقوعه جوابا.

(٤) يعنى أن الفعل الناصب للظرف يستغرقه، وانظر في ذلك الكتاب ١/٢١٦ - ٢١٩، والمقتضب ٤٣ - ٣٣٣.

(٥) أي يستغرق السير جميع الشهر ليله ونهاره إلا إذا قصد المبالغة والتجوز. انظر شرح الكافية ١/١٨٦.

(٦) أي وإن لايمكن استغراق جميع ليل الشهر ونهاره، فما أمكن استغراقه منه.

(٧) فالصوم بعم جميع أيام الشهر دون لياليه، والسرى بعم جميع ليالي الشهر دون أيامه.

(٨) وهو ما يقع جوابا لمتى.

(٩) أي أو كان لا يقتضى أيهما بل يحتمل الأمرين.

(١٠) هذا لا يحتمل غير الاستغراق.

(١١) يوم الجمعة في جواب متى خرجت لا يحتمل غير التبعيض، ومثله : أذّنت ثلاثة أيام.

(١٢) يحتمل الاستغراق والتبعيض، ومثله : تهجدت ثلاث ليال.

(١٣) فيجتمعان في المعدود المختص بالتعريف.

(١٤) ليس في س.

(١٥) من المعدود غير المختص فلا يصلح إلا جوابا لكم، في نحو : كم صمت؟.

(١٦) من المختص غير المعدود، فإنه يصلح جوابا لمتى دون كم. في نحو : متى قدمت؟.

نكتة: قال سيبويه[1] : إن نحو: الدهر والليل والنهار، أي مع النهار[2] مختص بكم، وكذا المحرم وصفر[3]، في رواية النجم الرضى [الإمام[4]]، وصالح لهما في رواية ابن هشام[5]، لَا: شَهْرَ المحرم وغيره[6] فبمتى بانفاق نقل الأعلام[7].

قال نجم الأئمة[8] : إن كان هذا رواية عنهم فحبذا، وإن كان رأيا فأي فرق[9]؟ أي لا يتغير المحرم بدخول الشهر[10]، كما لا يتغير بدخول الأيام عليه[11] الدهر. قلت هذه الريبة في الإمام المشهور[12] مما يُلْحَقُ بلسعة العقرب والزنبور[13].

وقد خيّل الريب[14] في ابن عثمان تشيعه[15] لعلي أبي[16] الحسن، كما خيل البدرين مالك[17] تشيعه لسعيد أبي الحسن[18] في النفي عن كيف ظرفية المكان والزمن[19].

---

(١) الكتاب ١/٢١٦ ـ ٢١٧.

(٢) أي الليل معطوفا عليه النهار مقرونا بأل ـ فهما بمعنى الدهر ـ كقوله تعالى: ﴿**يسبحون الليل والنهار لا يفترون**﴾ ٢٠ الأنبياء.

(٣) غير مضاف إليهما لفظ شهر، لأنها جعلت جملة واحدة لعدة الأيام، كأنه قيل: . . . . . الثلاثون يوما.

(٤) عن ص. ولم ينقله بنصه. انظر شرح الكافية ١/١٨٧.

(٥) فيما زعم الزجاج. انظر المساعد ١/٤٩٧، والهمع ٣/١٤٦.

(٦) مما أضيف اليه لفظ شهر، فإنه بإضافة شهر إليه يكون جوابا لمتى أيضا.

(٧) لعله باتفاق نقلهم عن سيبويه. انظر شرح الكافية ١/١٨٧، والمساعد ١/٤٩٧، والهمع ٣/١٤٥.

(٨) شرح الكافية ١/١٨٧، وقد تصرف في النص.

(٩) في ص: فلا، وما أثبته عن س: يوافق ما في شرح الكافية ونصه: (فأي فرق بينهما من حيث المعنى ؟).

(١٠) أي بإضافة الشهر إليه.

(١١) أي بإضافة الأيام إليه.

(١٢) يعني به سيبويه. ويريد بالريبة اعتراض الرضى على سيبويه.

(١٣) يشير إلى المسألة الزنبورية التي جرت بين سيبويه والكسائي.

(١٤) الريب الصادر من الرضى في سيبويه، وهو امام النحاة عمرو بن عثمان بن قنبر.

(١٥) أي تشيع الرضى لعلي أبي الحسن، يعنى الكسائي.

(١٦) في س، ص ابن، الكسائي، هو أبو الحسن علي بن حمزة بن عبدالله بن بهمن ابن فيروز الأسدي بالولاء كما في غاية النهاية في طبقات القراء ٢٢١٢.

(١٧) لعله جمال الدين أبو عبيد الله محمد بن عبدالله، والد بدرالدين، فهو ينسب إليه. انظر المغني ٢٧٢، والقاموس المحيط ٣/٢٠، وبصائر ذوي التمييز ٤/٤٠٢ ـ ٤٠٣، والهمع ٣/٢١٤ ـ ٢١٦.

(١٨) في س: ابن الحسين. والمقصود به الأخفش الأوسط: أبو الحسن سعيد بن مسعدة.

(١٩) ونسب ذلك للسيرافي أيضا. جاء في المغني ٢٧٢: قال ابن مالك ما معناه: لم يقل أحد ان كيف ظرف إذ ليست =

قلت : وهـو عند الإنصاف من القوة بمكان[1]، لعدم ظهور الزمن فيها والمكان. والعجب أنها إنما عدت ظرفا للحال[2] ؛ لتأويلها بما لا يعد عَلَى أي حال[3].

وقد عَرَّضَ مَنْ حكم بذلك لذلك[4] كلَّ مجرور مع ما يجره من الحروف للتطفل معه على الدخول في الظروف[5]. ويقول[6] عَلَى أي حال: كيف يعد وأنا أظرف وبزمان الـظرف ومكـانه أعرف. والذي عندي ـ وإن كنت مما لاعند له ـ أنها شقيقة أول نوعي[7] كم، وإن شاققتها في كونها عن الكيف[8]، وتلك عن الكم فقد كفاهما في المعنى الكنائي التضارع، وكفّهما عن التباين في الغرض الاستفهامي في التراضع.

فإن اعترض من لا يسلّم للخالق الحكم في من خلق، ولم يسلم من الداء المستعاذ به منـه في الفلق كيف سبق لَاحِقٌ من الخلف إلى مالم يدركـه سابق من السلف ! [قلنا : عليك إن[9]] كنت ممن[10] إذا جاءته البينات آمن أن ينظر في الحقائق إلى ماقال، لا من[11] [قال[12]]، وليس التقدم في الأعصار بمعيار لأولي الأبصار.

وقد وصلنا بالخلوص إلى هذا البحث اللطيف إلى ما أوردنا من حسن خاتمة العقد الـوسيم. وحصلنـا به إلى ما وعـدنـا[13] من الوفاء[14] ببيان معظم أحكام الظروف

= زمـانـا ولا مكـانـا، ولكنها لما كانت تفسّر بقولك : على أي حال . . . سميت ظرفا، لأنها في تأويل الجار والمجرور، واسم الظرف يطلق عليها مجازا. وابن مالك بهذا يتشيع للأخفش والسيرافي ضد سيبويه القائل بظرفية كيف في الكتاب ٣/٢٦٧ ، ٣٨٥، فهو يشبه حال بن مالك بحال الرضى في مخالفة سيبويه.

(١) قال في المغنى ٢٧٢ : وهو حسن.

(٢) لأن تقديرها عند سيبوية في أي حال، أو على أي حال.

(٣) أي بما لا يعد من الظروف على أى حال. فهي مؤولة بالجار والمجرور «على أي حال».

(٤) أي لكونها بمعنى الجار والمجرور.

(٥) أي أن كيف عدت من الظروف لتقديرها بالجار والمجرور. وقد عرض القائل بذلك كل جار مع مجروره أن بعدا من الظروف.

(٦) القائل : هو الجار والمجرور.

(٧) وهو الاستفهام.

(٨) أي كناية عن الكيف.

(٩) ساقط من س.

(١٠) في س : من.

(١١) أي ينظـر إلى قول القائل، ولا ينظر إلى من القائل.

(١٢) ساقط من ص.

(١٣) في س : وحظـنا به أعلى ما.

(١٤) في ص: الوفي.

والتقسيم، سائلين ذا الجـلال من فضله أن يجعلنا ن المجلين في الخضوع لجلاله، المصلين على واسطة عقد النبوة، خاتم الرسالة وآله.

وكان الفراغ من تكميله ونقله إلى البياض وتحصيله في السدس الأول من النصف الثاني من اليوم الرابعَ عشرَ من الشهر الخامس من شهور سنة خمس وثلاثين ومائة وألف. ختمه [الله(١)] بخير، وصلى الله [وسلم(٢)] على سيدنا محمد وآله، [ولا حول ولا قوة إلا بالله](٣).

وختمت النسخة «س» ، بما يأتي :

قال في الأم ما لفظه : وكان الفراغ من رقمه في الساعة الخامسة من الظرف الأول من اليوم السـادس من الثلث الأول من الشهـر الثاني من العام الرابع من العشر التـاسعـة من المـائة الثالثة من الألف الانية من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة والتسليم، وعلى آله الغر

وكان الفراغ من رقم هذا العقد الوسيم على يد أفقر العباد وأحوجهم إلى ربه جل وعلا عليُّ بن محمد بن علي الشامي وفقه ربه ذو العلا، في يوم الجمعة لعله من تسعة وعشرين خلت من شهر ربيع الأول سنة ١٣٢٨ . ختمه الله بخير، وأفهمني معانيه آمين، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي الغظيم، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد الأمين، وعلى آله الطيبين الطاهرين. آمين.

---

(١) في ص : ختمت، وما بين المعقوفتين ساقط منها.

(٢) ليس في : ص.

(٣) ليست في : ص . وجاء فيها بعده: انتهى نقلا من الأم، قال فيها: قوئت على المصنف رحمه الله.

المصــــادر والمـــراجـع

الأزهري، الشيخ خالد بن عبدالله (ت ٩٠٥هـ).
شرح التصريح على التوضيح (القاهرة: دار احياء الكتب العربية، د ـ ت.)
مقدمة الإعراب، تصحيح محمد شمام (تونس : دار الكتب الشرقية، ط ٢ : ١٣٧٣هـ).
- الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد (٢٨٢ ـ٣٨٠هـ)
تهذيب اللغة، ت : عبدالسلام هارون وآخرين (القاهرة : الدار المصرية للتأليف ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٤م).
- الاسفراييني، عصام الدين (ت ٩٥١هـ)
شرح الفريد، ت : فوزى ياسين (مكة المكرمة: المكتبة الفيصلية، ط ١ : ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
- الأشموني، علي بن محمد (ت ٩٢٩هـ).
شرح الأشموني «منهج السالك» (مصر : عيسى الحلبيي، د. ت).
- الأصبهاني، أبو الفرجعلى بن الحسن (ت ٣٥٦هـ).
الأغاني (بيروت: دار الفكر، د, ت).
- ابن الأنباري، عبدالرحمن بن محمد (٥١٣ ـ ٥٧٧هـ)
الانصاف في مسائل الخلاف، ت : محمد محيى الدين (مصر: المكتبة التجارية الكبرى، د. ت).
البيان في إعراب القرآن، ت: طه عبدالحميد (القاهرة: الهيئة المصرية ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م).
- ابن الأنباري، أبوبكر محمد بن القاسم (٢٧١ ـ ٣٢٧هـ).
شرح القصائد السبع، ت :عبدالسلام هارون (القاهرة: دار المعارف، طـ ٤، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.).
- ابن برهان، عبدالواحد بن علي (ت ٤٥٦هـ).
شرح اللمع، ت : فائز فارس (الكويت : المجلس الوطني للثقافة ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤).
- البغدادي ، اسماعيل باشا (ت ١٣٣٩هـ).
إيضاح المكنون، تصحيح محمد شرف الدين (بيروت: دار الفكر ١٤٠٢هـ/٩٨٢/). هدية العارفين (بيروت: دار الفكر ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م).

- البغدادي، عبدالقادر عمر (١٠٣٠ ـ ١٠٩٣هـ).
خزانة الأدب، ت : عبدالسلام هارون (القاهرة : دار الكاتب العربي ١٣٨٧هـ/ ١٩٦٧م).
- البكري، أبوعبيد عبدالله بن عبدالعزيز (٤٣٢ ـ ٤٨٧هـ).
فصل المقال في شرح كتاب الأمثال، ت : إحسان عباس وعبدالمجيد عابدين (بيروت: دار الأمانة، ط ٣ : ١٤٠٣هـ/١٩٨٣).
- التفتزاني، سعد الدين (٧١٢ ـ ٧٩١هـ).
المطوّل على التلخيص. (إستانبول: المطبعة العثمانية ٤ :١٣هـ).
- الجامي، عبدالرحمن بن أحمد (٨١٧ ـ ٨٩٨هـ).
الفوائد الضيائية، ت : أسامة الرفاعي (بغداد، مطبعة ادارة الأوقاف، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م).
- الجرجاني، عبدالقاهر (ت ٤٧١هـ).
المقتصد في شرح الإيضاح، ت : كاظم المرجان (عمّان؛ المطبعة الوطنية ١٩٨٢م).
- الجرجاني، السيد الشريف علي بن محمد (٧٤٠ ـ ٨١٦هـ).
حاشيته على الكشاف (بيروت : دار المعرفة، د. ت).
حاشية السيد على المطول (؟ مطبعة أحمد كامل ١٣٣٠هـ).
- ابن الجزري، محمد بن محمد (ت ٨٣٣هـ).
غاية النهاية في طبقات القراء، بعناية ج. برجشتراسر (بيروت : دار الكتب العلمية ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م).
- الجمحي، محمد بن سلام (١٣٩ ـ ٢٣١)هـ.
طبقات فحول الشعراء، ت : محمود شاكر (القاهرة : مطبعة المدني ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م). .
- جميل بثينة، جميل بن معمر (ت ٨٢هـ).
ديوانه، ت : فوزي عطوي (بيروت: دار صعب، ط ٣ : ١٩٨٠م).
- ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت ٣٩٢هـ).
الخصائص، ت : محمد النجاز (بيروت : دار الهدى، ط ٢، د. ت).
- ابن الحاجب، عثمان بن عمر (٥٧٠ ـ ٦٤٦هـ).
الكافية في النحو، ت : طارق نجم (جدة: مكتبة دار الوفاء، ط ١ : ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٦م).
- حاجي خليفة، مصطفى بن عبدالله (١٠٧٨هـ).
كشف الظنون (بيروت: دار الفكر ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م).
- الحموى، ياقوت بن عبدالله (٦٢٦هـ).
معجم الأدباء (بيروت، دار المأمون، د. ت).
- الحنبلي، عبدالحي بن العماد (ت ١٠٨٩هـ).

شذرات الذهب (بيروت : المكتب التجارى للطباعة د. ت).
- أبو حيان، محمد بن يوسف (٦٥٤ - ٧٤٥هـ).
الاتشاف، ت : مصطفى النماس (القاهرة، مطبعة المدني ط ١ : ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م).
البحر المحيط (بيروت : دار الفكر ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م).
النهر الماد (بيروت : دار الفكر ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م).
- ابن خلكان، أحمد بن محمد (٦٠٨ - ٦٨١هـ).
وفيات الأعيان، ت : إحسان عباس (بيروت: دار صادر، د. ت).
- أبو داود، سليمان بن الأشعث (٢٧٥هـ).
ت : سنن أبي داود، ت : محمد محيي الدين (دار احياء السنة النبوية، د.ت).
- الدسوقي، محمد أحمد بن عرفة (ت ١٢٣٠هـ).
حاشية الدسوقي على شرح السعد (القاهرة: مطبعة عيسى الحلبي ١٩٣٧م) حاشية الدسوقي على المغني (القاهرة: مطبعة المشهد الحسيني ١٣٨٦هـ).
- الدماميني، محمد بن عمر (٧٦٣هـ - ٨٢٧هـ).
تعليق الفرائد، ت : محمد المفدي، رسالة دكتوراه الأزهر ١٣٩٦هـ / ١٩٧٦م المنهل الصافي في شرح الوافي، مخطوط, (مكتبة الجامع الكبير بصنعاء ١٣٢).
- الرصاص، أحمد بن محمد (؟).
منهاج الطالب، ت : أحمد السالم (رسالة دكتوراه، جامعة الإمام بالرياض ١٤٠٧هـ.
- الرضى، محمد بن الحسن الاستراباذي (ت ٦٨٦هـ).
شرح الكافية (بيروت: دار الكتب العلمية، د. ت).
- الزبيدي، أبوبكر محمد بن الحسن (ت ٣٧٩هـ).
طبقات النحويين واللغويين، تمحمد أبو الفضل (القاهرة: دار المعارف، د. ت).
- الزجاج، أبو اسحاق ابراهيم بن السرى (٢٣٠ - ٣١١هـ).
ما ينصرف ومالا ينصرف، ت : هدي قراعة (القاهرة : مطابع الأهرام ١٣٩١هـ/ ١٩٧١م).
- الزجاجي، عبدالرحمن بن إسحاق (ت ٣٤٠هـ).
الجمل في النحو، ت : على توفيق الحمد (بيروت : دار الرسالة ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م).
- الزركلي خير الدين.
الأعلام. (بيروت: دار العلم للملايين، ط ٥ : ١٩٨٠م).
- الزمخشرى، محمود بن عمر (٤٦٧ - ٥٣٨هـ).
الفائق في غريب الحديث، ت : محمد أبي الفضل، وعلي البجاوى (بيروت: دار المعرفة، ط ٢ د. ت).

الكشاف (بيروت : دار المعرفة، د. ت.).
المفصل (بيرزن ؛ دار الجيل ١٣٢٣هـ).
- ابن السراج، محمد بن سهل (ت ٣١٦هـ)
الأصول في النحو، ت : عبد الحسين الفعلي (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط ١ : ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م).
- السلسيلي، محمد بن عيسى (٧١٥ - ٧٧٠هـ).
شفاء العليل في شرح التسهيل، ت : الشريف البركاتي (مكة المكرمة: الفيصلية ١٤٠٦هـ).
- السمعاني، عبدالكريم بن محمد (ت ٥٦٢هـ).
الأنساب، ت : عبدالرحمن اليماني وآخرين (بيروت: نشرة محمد دمج ١٤٠٠).
- السهيلي، عبدالرحمن بن عبدالله (٥٠٨ - ٥٨١هـ).
نتائج الفكر، ت : محمد البنا (القاهرة: دار النصر، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م).
- سيبويه، أبو شر عمرو بن عثمان (ت ١٨٠هـ).
الكتاب، ت : عبدالسلام هارون (القاهرة: الهيئة المصرية العامة ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م).
- السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن بين الكمال (٨٤٩-٩١١هـ).
الأشباه والنظائر، ت : طه عبدالرؤوف (القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية ١٣٩٥هـ / ١٩٧٥م).
بغية الوعاة، ت : محمد أبي الفضل (بيروت: دار الفكر ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م).
الفرائد الجديدة، ت : عبدالكريم المدرس (بغداد : مطبعة الارشاد ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م).
همع الهوامع، ت : عبدالعال مكرم (الكويت: دار البحوث العلمية ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٥م).
- ابن الشجري، أبو السعادات هبة الله بن علي (٥٤٢هـ).
أمالي : بن الشجري، (بيروت: دار المعرفة).
- الشنواني (ت ١٠١٩هـ).
حاشية الشنواني على مقدمة الإعراب، تصحيح محمد شمّام (تونس : دار الكتب الشرقية، ط ٢ : ١٣٧٣هـ). .
- الشركاني، محمد بن علي (ت ١٣٥٠هـ).
البدر الساطع بمحاسن من بعد القرن السابع. (القاهرة : مطبعة السعادة ط ١ : ١٣٤٨هـ).
- الصنعاني، محمد بن محمد بن يحيى.
نيل الحسنيين بأنساب من باليمن . . . (القاهرة المطبعة السلفية ومكتبتها، د. ت).
- أبو الطيب اللغوي، عبدالواحد بن علي (ت ٣٥١هـ).

مراتب النحويين، ت : محمد أبي الفضل (القاهرة: دار نهضة مصر: ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م).
- العامري، لبيد بن ربيعة (ت ٤١هـ).
شرح ديوان لبيد، ت : إحسان عباس (الكويت: مطبعة الحكومة ١٩٨٤م).
- ابن عقيل، بهاء الدين بن عبدالله (ت ٧٦٩هـ).
شرح ابن عقيل، ت : محمد محيي الدين (مصر: المكتبة التجارية ١٣٨١هـ/ ١٩٦١).
المساعد، ت : محمد بركات (دمشق: دار الفكر ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠).
- العكبري، أبو البقاء عبدالله بن الحسين (٥٣٨ - ٦١٦هـ)
التبيان في اعراب القرآن، ت على البجاوى (القاهرة: عيسى الحلبي، د. ت)
التبيين عن مذاهب النحويين، ت : عبدالرحمن العثيمين (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م).
- الفراء، يحيى بن زياد (ت ٢٠٧هـ).
معان القرآن، ت : أحمد يوسف ومحمد النجار (القاهرة: الهيئة المصرية ١٩٨٠م).
- الفيروزآبادي، محمد بن يعقوب (ت ٨١٧هـ).
بصائر ذوي التمييز، ت : محمد النجار (بيروت: المكتبة العلمية، د. ت).
القاموس المحيط (بيروت: المؤسسة العربية للطباعة، د. ت).
- ابن قتيبة، عبدالله بن مسلم (٢١٣ - ٢٧٦هـ).
الشعر والشعراء، ت : أحمد شاكر (؟ ط ٣ : ١٩٧٧م).
المعاني الكبير (بيروت: دار الكتب العلمية ط ١ : ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٤م).
- القفطي، علي بن يوسف (٦٢٤هـ).
إنباه الرواة، ت : محمد أبي الفضل (القاهرة : دار الفكر العربي ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م).
- القيسي، أحمد بن عبدالقادر (٦٨٢هـ ٧٤٩هـ).
الدر اللقيط من البحر المحيط (بيروت: دار الفكر ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م).
- كحّالة، رضـا.
معجم المؤلفين (بيروت، دار إحياء التراث العربي، د. ت).
- ابن ماجه، محمد بن يزيد (٢٠٩ - ٢٧٣هـ).
سنن ابن ماجه، ت : محمد الأعظمي (الرياض: شركة الطباعة المحدودة، ط : ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م).
- ابن مالك، محمد بن عبدالله (٦٠٠ - ٦٧٢هـ).
تشهيل الفوائد، ت : محمد بركات (القاهرة دار الكاتب العربي ١٣٨٨هـ/ ١٩٦٨). شرح الكافية الشافية، ت : عبدالمنعم هريدي (دمشق: دار المأمون، د. ت).

- المبرد، محمد بن يزيد (٢١٠ ـ ٢٨٥هـ).
المقتضب، ت : محمد عبدالخالق عضيمة (بيروت : عالم الكتب، د. ت).
- المرادي، الحسن بن قاسم (ت ٤٩ ،هـ).
توضيح المقاصد والمسالك، ت : عبدالرحمن سليمان (القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية ١٣٩٦هـ/ ١٩٧٦م).
- المقري، أحمد بن محمد (ت ١٠٤١هـ).
نفح الطيب، ت: محمد محيي الدين (القاهرة: مطبعة السعادة ١٣٦٩هـ).
- ابن منظور، محمد بن مكرم (٦٣٠ ـ ٧١١هـ).
لسان العرب، (بيروت: دار صادر. مصورة، د. ت).
- الميداني، أحمد بن محمد (ت ٥١٨هـ).
مجمع الأمثال، ت : محمد أبي الفضل (القاهرة: عيسى البابي الحلبي ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م).
- النابغة الجعدي ت ٥٠هـ).
شعر النابغة الجعدي (دمشق : المكتب الإسلامي، ط ١ : ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٤م).
- النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد (ت ٣٣٨هـ).
شرح القصائد التسع، ت : أحمد خطاب (بغداد : مطبعة الحكومة ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م).
- ابن النديم، محمد بن إسحاق (٣٨٥هـ).
الفهرست (بيروت: دار المعرفة، د. ت)٠
- الهروي، القاسم بن سلام (ت ٢٢٤هـ).
غريب الحديث، ت : محمد خان (مصورة عن حيدر آباد ١٣٩٦هـ/ ١٩٧٦م).
- ابن هشام، عبدالله بن يوسف (٧٠٨ ـ ٧٦١هـ)
أوضح المسالك. تعليق محمدذ النجار (مصر: مطبعة الفجالة، د. ت).
شرح قصيدة كعب بن زهير، ت : حسن أبو ناجي (دمشق: الوكالة العامة للتوزيع ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م).
المغني، ت : مازن المبارك وعلي حمد الله (بيروت: دار الفكر، ط ٥ ١٩٧٩).
- ابن يعقوب المغربي، محمد بن محمد بن سليمان (١٠٣٧ ـ ١٠٩٤هـ).
مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح (القاهرة: مطبعة عيسى الحلبي ١٩٣٧).
- ابن يعيش، يعيش بن علي (ت ٦٤٣هـ).
شرح المفصل (بيروت: عالم الكتب، د. ت).

العقد الوسيم في احكام الجار والمجرور
والظرف وما لكل منهما من التقسيم
مولانا العلامة المحقق الورع صلاح
الدين صلاح بن الحسين الأخفش
رحمه الله رحمة الأبرار بحق محمد
المختار وآله
الأطهار آمين

صفحة العنوان من نسخة
ص

كتب من اذا احاط به البينات امن ان يطرق الحقائق اى من قبل ما قال الا من

قال وليس التقدم في الاعصار بعيار لاولى الاوصاف وقد وصلنا

بالخلوص الى هذا البحث اللطيف الى ما اردناه من حسن خاتمة العقد

الوسيم وحططنا به الحال بما اوعدنا من الوقف ببيان مختصر احكام الضروب

والتقسيم سائلين ذا الجلال من فضله ان يجعلنا من المحلين في

الخضوع لجلاله المصلين على واسطة عقد النبوة وخاتم الرسالة والد

وكان الفراغ من تكميله وتعليقه على البياض وتحصيله في السدس الاول من

النصف الثاني من اليوم الرابع عشر من الشهر الخامس من شهور سنة خمس وثلاثين

بعد مائتين والف ختم الله بخير وصلى الله [illegible]

[illegible]

ابيتوا انما الرسم شئ وفيه نفع نفسه الاعيان

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

العقد الوسيم في أحكام الجار والحريم

والطرق وما يتصل منهما من التقسيم لمولانا



صفحة العنوان من النسخة

بسم الله الرحمن الرحيم حمدا للرافع لذوي الرايه

العلام وشكرا للناصب للحق الاعلام والصلوة والسلام

على المعرب عن الصواب في الكلم والافعال وعلى آله

وصحبه من الاصحاب والآل وبعد فهذا عقد لا

يعرف نظيره في مؤلف وسمط لا يوقف على شيء

نضاره في خزانة من ألف يشتمل من جار ومجرور

والظرف على ما يزيد من السواد من طرف ان يثني

فوايده وناظمها التحصيل والتصور فقد دنا المتوصل

مورد من زخور فهو قصير في التحقيق طويل وكثير

وان قرأت قليله اعيذها بتمام تمام الكلام من شر

الحاسد واجيرها بابراج النجوم من لسان ذي الفم

الحاسد والمقصود بها ضبط ما شرد ومن الله التوفيق

والمدد هو الاسم المذكور لافادة وقوع

حدث فيه ولم اقل كما قيل ما فعل فيه فعل مذكور

للسلامة من الايراد والاستراحة من الدفع بالتقييد

والمنصوب بتقدير في النحوي اختيره صاحبها وجه

المعرب لا جريا على اصطلاحه المستغرب

وكثيرا ما يطلق على المجرور مع ما يجره من الحروف قال

الرضي لان كثيرا من المجرورات ظروف وعلى ما شمله

وهو معروف فحيث اقترنا بينت معناه وان افرد الورد

شمل الشريكة واخاه واما الاكتفاء عنه بذكر احدهما فلا

يستغني الظرف عن الظرفية وقد قضى بذلك ظاهر

من قال في شبيهما القول النفيس وقال المحقق التفتازاني في

العقيد والشيخ ابن ادريس وما املاه بالاملاء يشبه لبس

التدريس ان اجتمعا افترقا وان افترقا اجتمعا

قلت ما ابدع اجتماع الافتراق وافتراق الاجتماع

ثم البحث ههنا عن معظم احكام المتعلق وحكم

احسن المتشارك له في الاحكام وقدمته وما يكمل من

الاقسام فانحصر في مقصدين

في احكام المتعلق وفيه فصول

لما كان لافادة وقوع

عامله فيه والجار للافضاء بفعل او معناه الى ما يليه لم يكن

لهما بد من متعلق مصدرا او ما هو منه مشتق

او ما تضمن معناه المحقق وفي تعلقه بالاتفاق وبخلافه

في الاعصار بمعيار لأولي الأبصار وقد وفقنا بالخلوص الى هذا البحث اللطيف الى ما أردناه من خاتمة انعقد الوسم وحصلنا به الى ما وعدناه من الوفي ببيان معظم أحكام الظرف والتقسيم اللذين هو من الجلال من فضله [illegible] من المجانين في الخضوع لجلاله المصلي على واسطة عقد النبوة خاتم الرسالة وآله وكان الفراغ من تكميله ونقله الى البياض وتحصيله في السدس الأول من النصف الثاني من اليوم الرابع عشر من الشهر الخامس من شهور سنة خمس وثلثين ومائة وألف ختمت بخير وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم

ايها نقلاً من الام قال فيها
قرأت على المصنف
رحمه الله

وكان
تحرير هذا في شهر صفر المظفر ١٣٥٧
بعناية العبد الفقير الى الله محمد ... العبد ...
وقد قرأنا هذا الكتاب الجليل بمحروسة حوزة
علماء جبل عامل على شيخنا العلامة
النحرير الشهيد السيد ... محمد ...
رحمه الله تعالى قدس سره

[illegible]